مجلة جامعة الملك سعود، م٦، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٧٣-١١٨ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)

الجماعة الأوروبية كنموذج لتكامل اقتصادي عربي

محمد فتحي محمود

أستاذ الإدارة العامة، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٢/١١/٢٩هـ، وقبل للنشر في ١٤١٣/٨/٢٣هـ)

ملخص البحث. أصبحت التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة وستظل إلى أمد بعيد هي المنبع الذي ينهل منه معظم الدارسين والباحثين ممن تناولوا فكرة التكامل الإقليمي بالدراسة والبحث. فلقد أثبتت الجماعة الأوروبية مقدرة كبيرة في النمو والتوسع، حيث بدأت في عام ١٩٥٧م بستة أعضاء، ثم زاد عددها إلى تسعة عام ١٩٧٣م، إلى أن أصبحت تتكون من عشرة أعضاء عام ١٩٨١م. وفي عام ١٩٨٦م انضمت إليها أسبانيا والبرتغال فصار عدد أعضائها ١٢ عضوا، ومن المتوقع انضمام كل من قبرص ومالطة وتركيا قبل نهاية هذا القرن، فتغدو مكونة من ١٥ دولة متنوعة جيو سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا.

إن التعرف على تكوين «الجماعة الأوروبية» ودراسة وظائف مؤسساتها المركزية، والسياسات التكاملية بين أعضائها الإثني عشر، وعلاقاتها الخارجية اقتصاديًا وسياسيًا، يمكن أن ينير الطريق لكثير من التجارب التكاملية في العالم بما فيها التجربة العربية في سعيها نحو التكامل الاقتصادي والوحدة.

وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة لبحث إمكانية إنشاء سوق عربية مشتركة في ظل سياسة موحدة يتم تطبيقها تدريجيا وعلى مراحل زمنية تفضي في نهاية المطاف إلى التكامل الاقتصادي العربي.

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء، يتناول الجزء الأول منها تحديد أهم الدوافع لقيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية، ويناقش الجزء الثاني نموذج الجماعة الأوروبية، بينما يتناول الجزء الثالث تحليل نموذج الجماعة الأوروبية ومدى ملاءمته للدول العربية. ويقدم الجزء الرابع نموذجًا للتكامل الاقتصادي العربي، يأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. أما الجزء الخامس فيلخص أهم نتائج البحث، ويقدم عددا من التوصيات في مجال التكامل الاقتصادي والوحدة.

مقدمة

إذا كان فكر التكامل والوحدة نتاجًا لمختلف التجارب التكاملية الإقليمية التي انتشرت في بعض دول أوروبا والمنطقة العربية وشرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، فلا خلاف بين الباحثين والدارسين على أن التجربة الأوروبية ـ في التكامل والوحدة ـ تظل المنبع الذي ينهل منه معظم من تناولوا فكرة التكامل الإقليمي القائم على حل المنازعات والمشكلات بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف والحرب.

فلقد تجنبت الجماعة الأوروبية اللجوء إلى الأسلوب العسكري لحل ما بينها من مشكلات نجمت عن تباين مصالحها واستمرت قرونًا عديدة، باتباع سياسة سلمية للتعامل فيما بينها من خلال آليات اقتصادية ومؤسسات سياسية نجحت منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن في تحويل مجتمع الصراع إلى مجتمع مسالم قائم على التعاون الاقتصادي، في تجربة موحدة أصبحت تتطلع دول العالم الأخرى لتطبيقها ومن بينها الدول العربية.

ولقد قامت بين الدول العربية محاولات كثيرة للتعاون الاقتصادي، وأنشئت العديد من الاتحادات الاقتصادية، منها ما كان شاملاً تحت راية جامعة الدول العربية، نذكر منها ما كان خاصًا بعدد محدود من الدول مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥ مايو ١٩٨١م) والذي يضم كلا من: المملكة العربية السعودية، الكويت، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، والبحرين. ومجلس التعاون العربي (١٦ فبراير ١٩٨٩م) والذي يتكون من: مصر، الأردن، اليمن، والعراق. واتحاد المغرب العربي (١٧ فبراير ١٩٨٩م) الذي يضم: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا. إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الآمال المعقودة عليها والتي تتلخص في تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الشاملة.

لقد كان المأمول أن يؤدي التعاون بين دول هذه الاتحادات العربية الثلاثة إلى قيامها جميعا بدور نشط وإيجابي في العمل الاقتصادي العربي المشترك، باعتبارها جميعا منضمة إلى كل الاتفاقيات الاقتصادية العربية القائمة في إطار الجامعة العربية منذ إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ولكن التحديات القومية والخارجية التي واجهت مسيرة هذه الدول قد قللت من سعيها لزيادة فعالية التعاون الاقتصادي وقيام سوق عربية موحدة.

لقد قامت الجامعة العربية باشتراع العديد من المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات التي تدعم الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي، فهناك ما يربو على المائتين من المعاهدات والمواثيق والاتفاقات والقرارات التي تحض على التعاون والتنسيق بين الدول العربية كافة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهناك ميثاق الجامعة العربية والاتفاقات المنبثقة عنه والتي يبلغ عددها اثنين وثلاثين اتفاقا ومعاهدة. ولعل أهم تلك المعاهدات والاتفاقات: المعاهدة الثقافية الموقعة في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٥م بالقاهرة، ومعاهدة الدفاع المشترك والموقعة في ١٣ من إبريل ١٩٥٠م، وهناك معاهدة الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، والاتفاقية القاضية بإنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي العربي. . . وقد تم توقيع هذه المعاهدات والاتفاقات في ٣ يونيو ١٩٥٧م ـ وهو العام نفسه الذي وقع فيه وزراء اقتصاد الدول الست: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبرج على اتفاقية تكوين سوق أوروبية مشتركة، وكان ذلك في ٢٥ مارس ١٩٥٧م ـ وتلا ذلك توقيع اتفاقية تنسيق السياسة البترولية في ١٣ مارس ١٩٦٠م. وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٦٤م تم توقيع ميثاق الوحدة الثقافية العربية، كما تمت الموافقة على دستور منظمة العمل العربية في ١٣ مارس ١٩٦٥م. . . ، يضاف إلى هذا أن كل دساتير الدول العربية تنص على أن شعب كل دولة جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن هدف كل شعب عربي هو الوحدة العربية الشاملة، وأن كل حكومة عربية ملتزمة بالعمل على تحقيقها [١] فهل توافرت الآن ـ وفي ظل النظام العالمي الجديد، وظهور المشكلات الاقتصادية الضخمة ـ الظروف الموضوعية لتحقيق هذه الوحدة؟ وهلا استطعنا أن نوجد لهذه الوحدة البنية التحتية بدءًا من المؤسسات البحثية، ومرورا بالمؤسسات التنظيمية اللازمة للأخذ بزمام المبادرة وصنع القرارات المشتركة وتنفيذها ومتابعة أدائها على مستوى الوطن العربي، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التنسيق بين هذه المؤسسات الإقليمية من جهة وبينها وبين المؤسسات القطرية من جهة أخرى، ليصبح الترابط بين جماهير الأمة العربية في أقطارها كافة ترابطا عضويا لا يمكن لأي قوة خارجية أو داخلية أن تفصمه أو تقضي عليه؟

إن هذا البحث ما هو إلا محاولة للإجابة عن مثل هذه الاستفسارات إلى جانب محاولة تطبيق تجربة الجماعة الأوروبية بالنسبة للدول العربية. وسوف يتم بحث هذه التجربة بعد

تحليل مدى حاجة الدول العربية لقيام اتحاد اقتصادي بينها، كما نقوم برسم نموذج للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية آملين أن يحقق ما تصبوا إليه نفوسنا من أهداف.

وينقسم هذا البحث إلى خمسة أجزاء يتناول الجزء الأول تحديد أهم دوافع قيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية، ويعرض الجزء الثاني باختصار لنموذج الجماعة الأوروبية، بينما يتناول الجزء الثالث تحليل نموذج الجماعة الأوربية ومدى ملاءمته للدول العربية، أما الجزء الرابع فيشتمل على نموذج للتكامل الاقتصادي العربي آخذا في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول. ونختتم هذا البحث بالجزء الذي نعرض فيه أهم النتائج.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

المقصود بالتكامل هو دمج أجزاء متفرقة في كل واحد، وقد استخدم هذا المصطلح في مجالات عديدة ليشير إلى مقاصد متباينة، فعلى المستوى الدولي استخدم ليعني أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى المستوى الوطني استخدم هذا المصطلح ليشير إلى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية (التكامل القطاعي والتكامل الجغرافي) في مجال توزيع الثروة والدخل. أما على مستوى المشروع فقد استخدم مصطلحا التكامل الرأسي vertical integration والتكامل الأفقي horizontal integration ليشيرا إلى الأسلوب المستخدم في التكامل الاقتصادي، سواء أكان قائما على آلية السوق (تحرير التجارة) أم على آليات تداخلية (التنسيق، التخطيط، البرمجة) في إطار العملية الإنتاجية المشتركة [٢].

ومع حلول عام ١٩٥٠م، اتجه استخدام التكامل وجهة محددة، بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات والموارد المتاحة بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية. ومع ذلك يبقى التكامل في مفهومه الحديث: عملية سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة ومتناسقة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانات الأطراف المساهمة ومواردها بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تعزيز تنميتها (إقليميًا ومحليًا) وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة

الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي مستقبليا ـ وفي ظل ظروف موضوعية ـ إلى وحدة سياسية.

وإذا كانت المتغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد دفعت بدول غرب أوروبا نحو التكتل والتعاون والاندماج، ولتمهد أمام الجماعة الأوروبية الطريق لنشوء سوقها الأوروبية الحالية، فإن الإدراك الصحيح من جانب الدول العربية للواقع الدولي والإقليمي منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر كان من بين العوامل التي أدت إلى ضرورة دعم العمل العربي المشترك وتطوره ـ في إطار الجامعة العربية ـ عبر توفير أرضية الاطمئنان في العلاقات العربية بترسيخ التعايش السلمي والتعاون القائم على احترام السيادة والاستقلال والمصالح المتبادلة، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ولقد أصبح واضحا أن الأمة العربية هي جزء من كيان عالمي كبير يضم اقتصاديات عالمية عملاقة، وتجري حاليًا عملية إعادة بناء نظام جديد لهذا الكيان العالمي، ولا يمكن للدول العربية أن تبقى بمنأى عن ضرورة التكيف مع اتجاهات رياح التغيير التي تهب على العالم، وعليها أن تبدأ في بناء نظام عربي جديد يقوم على أسس جديدة من التعاون الاقتصادي والترابط السياسي والتكامل في المجالات كافة.

والواقع أن الدول العربية تجمعها روابط لا تتمتع بها أي من الكتل الإقليمية الأخرى في العالم، ويرجع ذلك إلى عدد من السمات والخصائص المميزة نذكر منها:

١ ـ التشابه في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وفي عوامل الندرة والوفرة للموارد الطبيعية، وتشابه مشاكل التنمية وتحدياتها، وتقارب الحلول التي تُعتَمَد لمواجهة تلك التحديات.

٢ ـ التقارب في الهياكل والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسات الموضوعة لتنظيم هذه المجالات.

٣ ـ وحدة التاريخ والدين واللغة[1]، والتماثل في القيم والتقاليد والعادات والتراث الثقافي والحضارة المشتركة [٣، ص١٠]، وعليه فإن مقومات التعاون الناجح بين الدول العربية في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات متوافرة وبدرجة واضحة، وقد شهدت

(١) في المجموعة الأوروبية تسع (٩) لغات رسمية هي: الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية، الإيطالية، الدانماركية، الهولندية، اليونانية، البرتغالية، والأسبانية.

بداية التسعينيات مزيدا من وضع الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ورفع معدلات الإنتاجية من خلال إقامة مشروعات مترابطة عضويا مع الدول العربية كافة، وعلى صعيد الدول العربية نفسها، فقد شهدت بداية التسعينيات خطوات عديدة للتحول إلى نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق، وبدأت دول عديدة في استكمال خطوات الإصلاح الاقتصادي وتشجيع التصدير والعمل على زيادة الاستثمار الصناعي فضلا على سياسات الحماية والدعم لحفز التصنيع مما يمثل خطوة عملية في اتجاه تدعيم العمل العربي المشترك.

ويستمد قيام التعاون الاقتصادي بين الدول العربية قوته من أربع حقائق نلخصها فيما يلي:

١ ـ ضرورة التصنيع في الدول العربية

فالتصنيع هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحقق للدول العربية الانطلاق الاقتصادي لتحقيق النمو التلقائي، وهو ضرورة للدول ذات الدخول المنخفضة نظرا لعلاقة الارتباط القوية بين مستوى معيشة الفرد وبين مستوى التصنيع، كما أنه ضرورة بالنسبة للدول التي لا يتناسب حجم سكانها الحالي أو المتوقع ومواردها الطبيعية والكافية، وهو الحل الأمثل بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد اقتصادياتها على مورد وحيد تعاني تجارته من عدم الاستقرار في الأجل القصير كما تواجه حتمية النفاد أو الاستغناء عنه بسلع بديلة في الأجل الطويل.

إلا أن قيام حركة تصنيع واسعة النطاق تكفي لتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتوظيف العمال العاطلين عن العمل والقضاء على البطالة المقنعة واستيعاب الزيادة السنوية في القوى العاملة، فتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقات البشرية والمادية المتوافرة يتوقف أول ما يتوقف على توافر سوق من حجم معين يضمن تصريف منتجات القطاع الصناعي حينما تعمل المشروعات بطاقاتها الاقتصادية، فقد ثبت أن هناك تشابها كبيرًا بين حجم المصنع أو نطاق الإنتاج الاقتصادي في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة والدول النامية جميعًا، على الرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها المشروعات الصناعية في الدول المتقدمة والدول النامية. وهذا التشابه الكبير في حجم المصنع في هاتين المجموعتين من الدول إنما يعزى إلى الدور الذي

تلعبه العوامل الفنية في تحديد حجم المصنع. كما ثبت أن حجم السوق الداخلي في كل دولة عربية على حدة صغير، لا يبرر إنشاء مصنع واحد حديث يعمل على نطاق اقتصادي. فمثلاً حجم السوق الداخلي في مصر كافٍ لإقامة عدد من المصانع في مجموعة صناعة المواد الغذائية والمنسوجات وبعض المواد الكيميائية والأخشاب والجلود. وهذه بعينها الصناعات التي عادة ما تبدأ الدول النامية بإنشائها. ولكن بخلاف هذه الصناعات نجد أن السوق الداخلي في مصر ضيق جدا لا يسمح بإقامة مصانع من حجم اقتصادي في معظم الصناعات الثقيلة. وإذا كانت مصر وهي أكبر الدول العربية من حيث حجم السكان فما بال الحال في باقي الدول العربية؟ وتزداد المشكلة خطورة بعد التثبت من أن احتمال استخدام أساليب إنتاج تتناسب وحجم السوق الداخلي في كل دولة عربية على حدة غير مؤكد وقوعه في الوقت الحالي. كما ثبت أن التطور الاقتصادي بالمعدلات المتوقعة لن تزيد من حجم السوق زيادة ملحوظة تبرر قيام الإنتاج لعدد من السلع. كما أوضحت التجارب أن احتمالات التصدير للدول المتقدمة قد تحتاج إلى وقت طويل لتحقيق ميزة تنافسية أكبر، وأن احتمالات التصدير للدول النامية الأخرى تصادفها صعوبات كبيرة سببها المنافسة الحادة من الدول المتقدمة والنامية على السواء. لذلك فإن الأمل الوحيد هو أن تتكامل الدول العربية مع بعضها البعض لحل مشاكل ضيق حجم السوق التي تقف عقبة في سبيل قيام التصنيع والذي يعتبر الطريق الوحيد للانطلاق الاقتصادي في هذه الدول.

ولكي يتم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتوسيع السوق العربية فلابد من الإسراع بتنفيذ الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تقوم به الآن العديد من الدول العربية والذي من شأنه أن يقرب من أساليب الحكومات العربية في تحقيق التوازن المالي ثم الاقتناع بأن إنتاج الدول المنفردة ليس منافسا وإنما هو في الحقيقة جزء من الحجم الكلي المعروض، وأن انفتاح الأسواق العربية بعضها على بعض سيساعد المنتجين في منافسة سلع الدول الأجنبية.

٢ ـ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للدول العربية

تمتلك الدول العربية من الموارد الطبيعية والبشرية ما يمكنها من التغلب على مشكلة التخلف الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتقدمة، وكل ما ينقصها في هذا المجال هو

توحيد جهودها وتركيزها في استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل الذي يمكنها من تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

فقيام اتحاد اقتصادي عربي على غرار المجموعة الأوروبية سوف يؤدي أولا إلى انتعاش المنشآت ذات الكفاءة العالية واختفاء المنشآت ذات الكفاءة المنخفضة التي تعيش تحت شبكة الحماية الجمركية العالية. وهذا التحول لجانب المنشآت ذات الكفاءة العالية سوف ينتج عنه انخفاض في الأسعار مع زيادة في الجودة مما يفيد المستهلكين العرب كافة. كما أن قيام مجموعة عربية سوف يؤدي إلى استغلال الطاقات المعطلة في المصانع والمتاجر والمنشآت الأخرى بسبب ضيق حجم السوق. وسوف يؤدي هذا الاتحاد كذلك إلى تحسين مركز هذه الدول في المنافسة الدولية مما يضمن لها شروط تعاقد وأسعار ملائمة. فالدول العربية تمتلك حوالي ٧٠٪ من احتياطي البترول في العالم، وهذه الكميات موجودة في حقول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتحاد المغرب العربي، وكذلك مجلس التعاون العربي. وحتى الآن لم تكتشف حقول في العالم مماثلة لهذه الحقول من حيث وفرة الإنتاج وجودته وسهولة الاستخراج وانخفاض التكاليف [٤، ص٢٣]. كما أن الدول العربية تعد أكبر منتج للأقطان طويلة التيلة، إذ يمثل إنتاج السودان ومصر حوالي ٨٠٪ من الإنتاج العالمي لهذه الأقطان، وعليه فإن الدول العربية تقف في مركز المحتكر بالنسبة لإنتاج البترول الخام والأقطان طويلة التيلة ويمكنها الاستفادة من هذا المركز في تنسيق سياساتها الإنتاجية والتسويقية عن طريق إنشاء هيئة أو مجلس مشترك يخصص لهذا الغرض مما يمكن من التحكم في السوق العالمية والتأثير في السعر ليتمشى ومصلحتها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى نجد أن هناك بعض السلع تنتج في عدد من الدول العربية تزيد على حاجة المنطقة بأكملها بينما توجد سلع أخرى لا تنتج محليًا وإنما تستورد من الخارج. أما بالنسبة للسلع التي تنتج في عدد كبير من الدول العربية ويزيد إنتاجها على حاجة تلك الدول فإنه يمكن عن طريق التكامل الاقتصادي الاستفادة من مبدأ التخصص فتنتج السلعة في الدول التي تتمتع بانخفاض تكاليف إنتاجها نسبيًا وبذلك يفضل استخدام الموارد الاقتصادية ويوجه الفائض نحو إنتاج السلع التي تستورد حاليًا من الخارج ولا تنتج محليًا. وقد طبق مبدأ التخصص بالنسبة للسلع الصناعية ـ ولو على نطاق محدود ـ في دول مجلس التعاون الخليجي [٥]. كما أنه كثيرًا ما يحدث أن تستورد بعض الدول العربية سلعًا تنتج في دول

أخرى من خارج العالم العربي وذلك إما لعوامل غير اقتصادية وإما لأن سعر بيع السلعة في الوطن العربي يزيد على سعر بيعها خارج الوطن العربي، وإما لأن صنف سعر المنتجة في الوطن العربي يقل جودة عن الصنف المنتج خارج الوطن العربي. فمتى حدث تكامل اقتصادي بين الدول العربية فسوف يتم تنسيق في السياسات الاقتصادية بشكل يضمن إعطاء نوع من الأولوية للسلع المنتجة في الوطن العربي مما يساعد الدول العربية في تحقيق خططها الاقتصادية. فالدول العربية قد تبيع بسعر مرتفع لأن تكاليف الإنتاج مرتفعة بسبب تسويقها على نطاق أقل من النطاق الاقتصادي. فالتعاون الاقتصادي بينها سوف يؤدي إلى اتساع سوق سلعها مما يمكن من تشغيل مصانعها لكل (أو معظم) طاقاتها فتنخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار البيع إلى مستوى مقارب لمستوى الدول الغربية. كما أن صفات السلع المنتجة في الدول العربية قد تكون رديئة لقلة الخبرة في هذا المجال فإذا ما قام التكامل الاقتصادي العربي أمكن الإنتاج على نطاق كبير وزادت الخبرة حيث يمكن القيام بالبحوث والتدريبات المهنية والفنية مما يؤدي إلى تحسين صفات الإنتاج إلى المستوى المقارن في الدول الغربية.

وكما أن الدول العربية تمتلك سوقا كبيرة تحتوي على أكثر من ٢٢٠ مليون نسمة، وتمتلك طاقات بشرية ضخمة تتمتع بدرجة كبيرة من المهارات والتدريب والتعليم. هذا بالإضافة إلى الموارد المالية الهائلة والتي تستثمر في دول غير عربية، فالتعاون الاقتصادي سوف يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاجية في الدول العربية من خلال إقامة مشاريع مترابطة عضويا، كما أنه سوف يؤدي إلى حشد إمكاناتها الاقتصادية وتسهيل تبادل عناصر الإنتاج البشرية والمادية، وفي هذا الصدد فإن الدول العربية يجب أن تعنى الآن أكثر من أي قت مضى ببناء إمكاناتها البشرية، واستعادة رأس المال العربي المهاجر واستثماره، واستعادة الكفاءات والخبرات العربية المهاجرة وتوظيفها التوظيف الأمثل.

٣ ـ ضرورة التنسيق والتعاون العربي في المجالات التجارية

إن التعاون الاقتصادي العربي أصبح في الوقت الحاضر ضرورة ملحة حيث ظهرت تكتلات اقتصادية هنا وهناك تضم عددا من الدول الأعضاء الذين يحاولون الاستفادة من مبدأ حرية التجارة بإعطاء أفضلية للتعاون فيما بينهم دون النظر إلى ما إذا كان في ذلك إضرار بمصالح الغير، ولنا في تصدير المصنوعات البتروكيميائية من دول مجلس التعاون الخليجي

إلى دول السوق الأوروبية خير دليل على خطورة هذا التكتل [٦، ص٣٣]. فالتعاون العربي يمكن أن يكون رد فعل للاتجاهات الأجنبية وذلك بتنسيق السياسات التجارية بين الدول المتنافسة في إنتاج سلع معينة وتصديرها وبذلك يمكن التحكم في أسعار تصدير هذه السلع بأحسن الشروط الممكنة والاستفادة من السوق العربي الكبير الذي يفوق بمرات سوق أي دولة عربية منفردة [٧].

٤ ـ أهمية قيام اتحاد اقتصادي عربي

يرى البعض أن العالم العربي أمامه طريق طويل للعودة إلى المجتمع الدولي، وأنه لا يستطيع مواجهة النظام العالمي الجديد إلا بصورة جماعية متضامنة، وأن شرط تلك العودة يعتمد على الرغبة في خلق جو من الثقة، الأمر الذي يتطلب توفير الاستقرار في كل دولة فيه، ووضع برنامج على مراحل لإقامة اتحاد اقتصادي عربي، وتكوين مؤسسات على نمط الجماعة الأوروبية [٨]. ذلك أن قيام اتحاد اقتصادي بين الدول العربية أصبح ضرورة ملحة لحل المشكلات السياسية بين تلك الدول، وزرع درجة أكبر من الثقة فيما بينها، والقضاء على أي نوع من الطموحات، وتخفيف درجة التوتر، وبناء مجتمع عربي أفضل يقوم على الترابط والأخوة بدلا من التفكك وعدم التعاون. وأن التعاون الاقتصادي سوف ينتج عنه ارتباط كبير في المصالح الاقتصادية، وشعور عام بأن الإمكانات المادية والثروة البشرية العربية تستخدم في تحقيق أهداف العرب جميعا، الذين يجمعهم مصير واحد. كما أن الاتحاد الاقتصادي العربي سوف ينتج عنه اتحاد في المواقف السياسية وفي مواجهة التحديات وفي مسايرة الركب العالمي لتحقيق الرفاه الإنساني. كما أن قيام اتحاد عربي سوف يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاحترام لهذه الدول. ولذا فإنه يجب على حكومات هذه الدول السير قدما في وضع الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ويجب أن نعلم أن هناك فرقا شاسعا بين موافقة الحكومات على الاتفاقيات والتصديق عليها، وبين الممارسة والتنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات. وأن العمل العربي يجب أن يلتزم بالتنفيذ الفعلي للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالتكامل والوحدة، وأن ينصرف في هذه المرحلة إلى فتح الحدود بين الأقطار العربية والعمل بقانون السوق في العالم العربي، وإشاعة الطمأنينة في قلوب أصحاب رأس المال العربي، وتشجيع رؤوس الأموال المهاجرة على العودة إلى الوطن،

وإتاحة الحرية أمام المشروعات الاقتصادية المشتركة للحركة والعمل. فضلا عن تبادل المعلومات، ومركزية الثقافة الواحدة، والاستناد إلى الدين منبعا لكل القيم ومرشدا في كل ميدان.

ثانيا: الجماعة الأوروبية المشتركة للتكامل والوحدة

تشكل الجماعة الأوروبية واحدة من أهم التجارب التكاملية القائمة على التعاون الاقتصادي في الدول الرأسمالية، حيث تضم مجموعة من دول أوروبا الغربية ذات الاقتصاديات المتقدمة التي تقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في ظل المنافسة وآلية السوق.(٢)

ولقد بدأت فكرة تكوين التعاون الاقتصادي بين دول الجماعة الأوروبية عقب الدمار الذي حل بهذه الدول نتيجة الحرب العالمية الثانية، فلقد بدا واضحا للزعماء والقادة الأوروبيين بعد الحرب مباشرة أن تقسيم أوروبا إلى دويلات صغيرة هو مظهر من مظاهر الضعف لا القوة، بل هو نقص للحيوية السياسية والاقتصادية معا، فضلاً على أنه لا يتيح للدول الأوروبية أن تحقق إمكاناتها المرموقة، ومن ثم ظهرت اتجاهات سياسية تستهدف الإقلال من أهمية السيادة القومية، ولم يعد يهم الفرنسي أو الألماني أو البلجيكي أن يفخر بأنه فرنسي أو ألماني أو بلجيكي، وبدا له أنه أوروبي قبل كل شيء.

ومما زاد من هذا الاتجاه أن أحداث الحرب العالمية الثانية ذاتها قد بلورت الدول في شبه كتلتين كبيرتين: الكتلة الشرقية، والكتلة الأمريكية، دون أن يكون لأوروبا صوت مسموع بجانب هاتين الكتلتين الكبيرتين [٩، ص ص ٢ - ٣].

(٢) الجماعة الأوروبية هي: «الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community» وتسميتها الشائعة «السوق الأوروبية المشتركة» وقد أنشئت بموجب اتفاقية روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧م، من ست دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبرج. وفي الأول من يناير ١٩٧٣م توسعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية عندما انضمت إليها بريطانيا وأيرلندا والدنمارك. ثم ازداد عددها إلى عشر دول بانضمام اليونان في أول عام ١٩٨١م. وفي عام ١٩٨٦م انضمت إليها أسبانيا والبرتغال فصار عدد أعضائها ١٢ عضوا ومن المقرر توسيع المجموعة لتضم أعضاء آخرين اعتبارا من عام ١٩٩٤م. ومن أول المرشحين للانضمام لعضوية المجموعة النمسا والسويد والنرويج وفلندا، وقد يتم في مرحلة لاحقة بحث طلبات انضمام كل من: قبرص ومالطة وتركيا.

والواقع أن أوروبا ـ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ كانت تحاول محاولات جدية لتجد شخصيتها السياسية والاقتصادية مرة أخرى، بعد أن أفقدتها الحرب تلك الشخصية، وأضعفت مركزها الدولي القديم (السياسي والاستعماري). ومن ثم فقد ظهرت بعض الاتجاهات العملية الرامية إلى الوحدة الأوروبية، وكان بعض هذه الاتجاهات مجرد إحياء لمشروعات قديمة، وكان البعض الآخر جديدا في الفكرة والموضوع، كانت هناك حركة أوروبا المتحدة، والمجلس الفرنسي لأوروبا المتحدة، والمجلس الأوروبي للتعاون الاقتصادي، والحركة الاشتراكية للولايات المتحدة الأوروبية، والمجلس العام الأوروبي، والاتحاد البرلماني الأوروبي. وما إلى ذلك من المجالس والهيئات الأوروبية التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية.

ونادت بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية بالوحدة الأوروبية، وعملت في سبيل تحقيقها، ومن هؤلاء كالسيرجي، بريانـد، بريان، ونستون تشرشل، أديناور، جاسبيري، روبرت شومان، هنري سباك، ومولييه. فضلا على الشخصيات الأكاديمية المتخصصة في السياسة والاقتصاد والاجتماع من أساتذة الجامعات [١٠، ص ص ٢٠ـ ٢٢].

وعلى الرغم من أن هذا التأييد الكبير لفكرة أوروبا المتحدة، فقد بدأ الخلاف منذ البداية إزاء طبيعة هذه الوحدة ومجالها ونطاقها، فلم يتفق مؤيدو الحرية الاقتصادية مع مؤيدي التوجيه الاقتصادي المركزي، كما لم يكن هناك اتفاق بين من يعتقد بأهمية البرلمانات الحديثة ومن يرون أن الوضع الأفضل هو الالتجاء إلى الشعب مباشرة. كذلك ظهر خلاف في الرأي بين الذين يرون في الوحدة السياسية الحل الأمثل لمشكلات أوروبا، وبين الذين يرون تأجيل هذه الوحدة ريثما تتحقق الوحدة الاقتصادية أولا.

ولقد شهدت نهاية الأربعينيات «مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية» (١٩٤٩م) وبداية الخمسينيات (١٩٥٣م) محاولتين لتحقيق الوحدة السياسية لأوروبا، لكن هاتين المحاولتين قد باءتا بالفشل. أما المحاولة الأولى، فكانت عند إنشاء المجلس الأوروبي Council of Europe المكون من خمس عشرة دولة أوروبية ومقره ستراسبورج Strasbourg، ولكن هذا المجلس الذي أنشيء عام ١٩٤٩م لم ينجح في تحقيق أهداف الوحدة السياسية نظرا لأن قراراته كانت تؤخذ بالإجماع، وأصبحت اجتماعاته تأخذ صفة المؤتمرات، وأدت

التيارات المتباينة من الآراء والمقترحات إلى دفن هذا المجلس فلم يكتب له البقاء [١١، ص٦].

وكانت المحاولة الثانية في المجال السياسي أيضا عام ١٩٥٣م لإنشاء منظمة سياسية أوروبية تجمع الدول الأوروبية في نطاق سياسي واحد، إلا أن ضخامة هذا الهدف وجِدَّته أدتا إلى فشله في المراحل الأولى من مناقشته، ومن هنا أدركت الدول الأوروبية أن السياسة لن تجدي في جمع الصفوف وتحقيق الوحدة. فاتجهت صوب الاقتصاد لعلها تجد في التكامل الاقتصادي ما يحقق غايتها المنشودة، ومن ثم وقّع وزراء اقتصاد الدول الست (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبرج) اتفاقية روما Roma treaty في ٢٥ مارس ١٩٥٧م لإنشاء سوق أوروبية مشتركة.

أهداف السوق

لقد أصبحت السوق الأوروبية المشتركة European Economic Community (Common Market) محاولة للتعاون الاقتصادي الأوروبي في سبيل منع التفكك في دول القارة الأوروبية، ولإنهاضها لتتبوأ مكانتها السياسية والاقتصادية والثقافية السابقة، ولتلعب الدور القيادي الذي لعبته في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وتعمل السوق الأوروبية منذ قيامها على تحقيق أهدافها التي تدور حول تدعيم اقتصاديات الدول الأعضاء ورفع مستوى الحياة فيها، وتوثيق العلاقات فيما بينها وذلك من خلال المراحل التالية:

- أولا: الاتحاد الجمركي
- ثانيا: الوحدة الاقتصادية الكاملة.
- ثالثا: الوحدة السياسية الأوروبية.

وتنص اتفاقية روما على أن العضوية في السوق الأوروبية مفتوحة أمام أي دولة أوروبية، غير أن هذه العضوية مشروطة بموافقة الأعضاء بالإجماع على ذلك. هذا وقد بدأت الخطوة العملية الأولى منها لتنفيذ هذه الأسس اعتبارًا من أول يناير ١٩٥٩م [١٢، ص ص ٣٨-١٧٧].

وقد تم تكوين هذه السوق باتخاذ خطوتين: الأولى تكوين اتحاد جمركي a custom union يهدف إلى إلغاء كل القيود على تنقل البضائع والأشخاص والمنشآت والخدمات ورؤوس الأموال، ويحدد تعريفة موحدة ضد السلع المستوردة من خارج السوق. واتفق الوزراء على أن يتم ذلك بالتدريج حتى نهاية عام ١٩٧٠م. أما الخطوة الثانية فتهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء وتطبق سياسة موحدة لكل أعضاء الجماعة، وخاصة في مجالات الزراعة والمواصلات والمنافسة والتجارة الخارجية مع باقي الدول الأعضاء. وقد منحت الدول الأوروبية لنفسها وقتا كافيا لهذا التنسيق على أن يؤخذ في الاعتبار ظروف كل دولة على حدة، وقد اعتبر توقيع معاهدة السوق الأوروبية المشتركة أهم حدث في تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية [١٣، ص٥]. وفي غضون سنوات قليلة أصبحت السوق الأوروبية حقيقة ونموذجا للتعاون الاقتصادي. وقد توسعت اتفاقية السوق الأوربية المشتركة تدريجيا حتى أنه في عام ١٩٨٥م صدرت مجموعة من القرارات تهدف إلى توحيد الأسواق المصرفية والتجارية والنقدية كما تهدف إلى وضع سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية [١٤].

ومع نهاية عام ١٩٩١م وقع رؤساء دول السوق في قمة ماستريخت في ديسمبر (كانون الأول ١٩٩١م) على اتفاقية تحدد الخطوط العريضة لدستور الوحدة الأوروبية المنشودة. وفي هذه القمة التاريخية التي عقدت بمدينة ماستريخت الهولندية اكتملت ملامح بنيان «الولايات الأوروبية المتحدة» كعملاق عالمي جديد يسير بخطى ثابتة نحو إقامة كيان موحد متكامل سياسيا واقتصاديا ونقديا، وفق برنامج زمني للاندماج الاقتصادي الكامل، تصبح السوق الأوروبية فيه سوقا واحدة مشتركة ومع هذا الاندماج الاقتصادي الكامل تتزامن حرية انتقال العمالة الكاملة، ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، ثم إصدار عملة أوروبية موحدة عام ١٩٩٩م، وكذلك إنشاء بنك مركزي أوروبي موحد. وقد بدأت أيضا الإجراءات لإنشاء القوة العسكرية الأوروبية المشتركة، كنظام أمن جماعي أوروبي تستعيد به القارة الأوروبية استقلاليتها ووحدتها ومكانتها العالمية، بعد أن أجمع المحللون على أن القرن الحادي والعشرين هو قرن أوروبا بلا مراء [١٥]. ويوضح الشكل رقم ١ مواقف دول المجموعة الأوروبية من معاهدة ماستريخت.

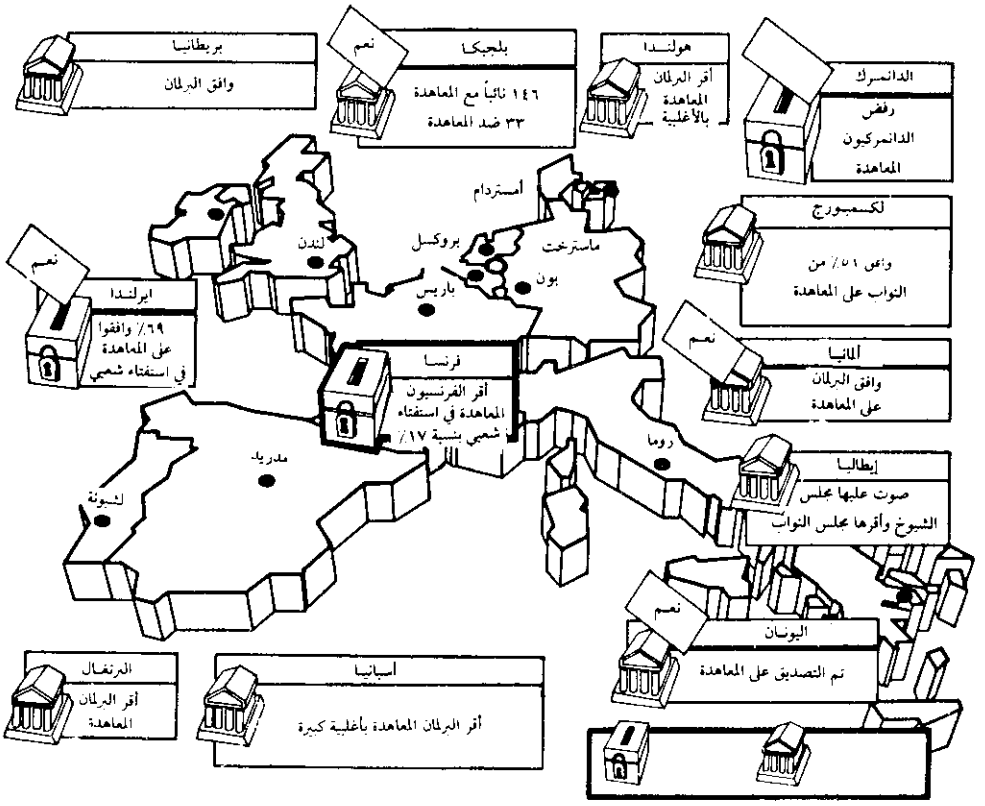

شكل رقم ١ (أ). مواقف دول المجموعة الأوروبية من معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية (كانون الأول ١٩٩١م).

ويمكن القول بأن سر نجاح الجماعة الأوروبية إنما يكمن في توافر الإرادة لدى قادة الدول الأعضاء لتحقيق قدر كبير من الاندماج فيها ولمنحها سلطات واختصاصات أوسع من أجل تحقيق وحدة سياسية بين ١٢ دولة، يقطنها ٣٤٥ مليون نسمة، فوق مساحة جغرافية تمتد من القطب شمالا إلى البحر المتوسط جنوبا، ومن المحيط الأطلسي غربا إلى اليونان شرقا [١٦].

وقد شهد الفاتح من يناير (كانون الثاني ١٩٩٣م) الإعلان رسميا عن قيام أوروبا الموحدة، وبإعلان قيامها رسميا دخلت دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة مرحلة

جديدة من تاريخها الملىء بالصراعات والحروب واختفت كل الحدود في دول المجموعة الأوروبية، لتسمح بتدفق حر للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات في سوق يزيد عدد مستهلكيها على ٣٤٥ مليون نسمة، ويوضح الشكل رقم ٢ التغيرات الجديدة في أوروبا الموحدة ابتداء من أول يناير (كانون الثاني ١٩٩٣م).

شكل رقم ١ (ب). الدول التي صادقت على معاهدة ماستريخت.

هيئات السوق الأوربية

تتكون السوق الأوروبية من عدد من الهيئات التي تضطلع بتنفيذ معاهدة السوق الأوروبية المشتركة، وتتمثل في:

١ ـ البرلمان الأوربي The European Parliament

ويتكون من ١٤٢ عضوًا، تعينهم البرلمانات الأوروبية من بين أعضائها طبقا

منذ الفاتح من يناير ١٩٩٣م تم تطبيق إجراءات جديدة تحكم حركة السلع والأفراد والخدمات ورأس المال.

التغيرات المؤثرة على الأفراد

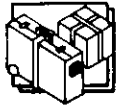

إلغاء عمليات التفتيش في المطارات ونقاط الحدود.

قيمة الضريبة المضافة تدفع فقط في بلد الشراء وبمعدل أدنى لا يقل عن ١٥٪.

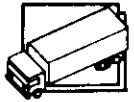

لا تفرض ضرائب أو تتخذ إجراءات جمركية على نقل الأمتعة أو الهدايا.

يمكن شراء كميات غير محدودة من السجائر في نقاط الحدود والعبور دون إجراءات جمركية.

إجراءات خاصة تطبق على السيارات الجديدة واليخوت والطائرات..

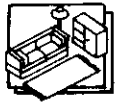

تخفض الحواجز على الأثاث المنقول لدولة أخرى من دول الجماعة.

تبقى علميات شراء البضائع في السوق الحرة متغيرة.

التغيرات المؤثرة على الأعمال التجارية

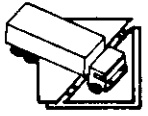

تختفي الرقابة الجمركية على الشاحنات في النقاط الحدودية.

إلغاء مفهوم التصدير والاستيراد بين دول المجموعة..

كل شركة من شركات الجماعة يحدد لها رقم هوية ضريبي عن الإدارة الضريبية ويقوم نظام تبادل المعلومات الضريبية عبر الكمبيوتر..

شكل رقم (٢) التغيرات الجديدة في أوروبا الموحدة من أول يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣م.

للإجراءات التي تحددها كل دولة، وفي ١٧ مايو ١٩٦٠م أقر البرلمان الأوروبي مشروعا يقضي بإحلال طريقة الانتخاب المباشر لأعضائه بدلا من طريقة التعيين من جانب البرلمانات للدول الأعضاء وزيادة عدد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى ٤٢٦ عضوا [١٧، ص١٠٨]. وتتركز المسئولية الأساسية للبرلمان الأوروبي في دراسة الاقتراحات المقدمة من مجلس الوزراء والهيئة الأوروبية The European Commission.

٢ ـ مجلس الوزراء

يأتي مجلس الوزراء على قمة عملية صنع القرار في الجماعة الأوروبية، بغرض التنسيق بين الخطط الاقتصادية العامة للدول الأعضاء مع اتخاذ القرارات الضرورية للعمل بالمعاهدات والاتفاقيات المؤسسة للجماعة. ويتكون المجلس من ممثلين للحكومات الأعضاء، ويتغير تكوينه وفقا لطبيعة العمل الذي يقوم به، فيقوم وزراء الخارجية بمعالجة المسائل المهمة العامة، بينما يضطلع باقي الوزراء بالمسائل الأخرى كل في تخصصه، ويرأس اجتماعات المجلس الوزير الممثل لإحدى الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر تبعا للتسلسل الهجائي لأسماء هذه الدول.

٣ ـ الهيئة الأوروبية The European Commission

تكون الهيئة مع مجلس الوزراء السلطة التنفيذية للسوق الأوروبية، فالمجلس يرسم السياسة، بينما تتولى الهيئة التنفيذ والإدارة.

٤ ـ المجلس الأوروبي

ويعد المجلس الأوروبي السلطة العليا في الجماعة الأوروبية، إذ يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، الذين يجتمعون ثلاث مرات سنويا في عاصمة الدولة العضو التي تشغل رئاسة مجلس الوزراء، أو في بروكسل، حيث يوجد المقر الرئيس للجماعة الأوروبية. ويعقد المجلس اجتماعاته منذ ديسمبر ١٩٧٤م بصورة منتظمة، ويقوم بمناقشة الأمور المهمة الرئيسة المتعلقة بالجماعة، وبخاصة تلك المتعلقة بالتعاون السياسي.

٥ ـ محكمة العدل الأوروبية

ومهمة هذه المحكمة هي النظر في المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وكذلك النظر في قانونية القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء أو الهيئة الأوروبية، وتعتبر المحكمة مؤسسة مشتركة للجماعات الأوروبية الثلاث ـ والتي نشأت الجماعة نتيجة اندماجها ـ وهي

المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) والجماعة الاقتصادية الأوروبية.[٣] وعلى الرغم من اندماج المجموعات الأوروبية الثلاث في مجموعة واحدة، إلا أنها بقيت من الناحية القانونية ثلاث مجموعات مستقلة بعضها عن بعض.

ومما هو جدير بالذكر أن محكمة العدل الأوروبية لها اختصاصات خمس محاكم، فهي تقوم باختصاص محكمة دستورية ومحكمة إدارية ومحكمة جنائية ومحكمة عمال ومحكمة تحكيم. وبجانب تلك الهيئات الرئيسة، أنشئت أيضا ـ بمقتضى معاهدة السوق الأوروبية المشتركة ـ عدة لجان منها: واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة النقدية، ولجنة الضرائب... وغيرها من اللجان المتخصصة.

السوق الأوروبية والدول العربية

إن موقف الدول العربية من قيام السوق الأوروبية المشتركة قد مر بمراحل مختلفة، وعلى وجه التحديد مرحلتين أساسيتين:

١ ـ المرحلة الأولى

اتسم موقف الدول العربية في هذه المرحلة بالتخوف والقلق نتيجة قيام هذا التكتل الاقتصادي الضخم، وبالتالي حاولت الوقوف بوجه السوق الأوروبية عن طريق اتخاذ إجراءات لمنع الضرر المتوقع بالنسبة للتجارة الخارجية العربية وغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

فعندما قامت السوق، بدا واضحا أن النتائج ستكون في غير صالح الدول العربية، فالسوق الأوروبية تعني قوة اقتصادية وسياسية لها تأثير كبير في الدول النامية وستكون ضمن ما تسعى إليه هذه القوة هو السيطرة على جزء مهم من الخامات المعدنية والزراعية في العالم [١٨، ص١٦٥].

---

(٣) تم إدماج مؤسسات الجماعة الثلاث [مجمع الفحم والصلب في ١٨/٤/١٩٥١م، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) في ٢٥/٣/١٩٥٧م، والجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أنشئت طبقا لمعاهدة روما في ٢٥/٣/١٩٥٧م] اعتبارا من عام ١٩٦٦م في بناء قانوني واحد حدد المسارات المختلفة لسياسات التكامل وبصفة خاصة في الميادين التجارية والاقتصادية والنقدية.

وعلى الرغم من أن الدول العربية قد تأثرت من الناحية الاقتصادية بشكل أقل نسبيا نتيجة لقيام السوق الأوروبية المشتركة إذا قورنت بغيرها من الدول إلا أن رد الفعل المباشر لقيام تلك السوق من قبل الدول العربية بصفة عامة كان معارضة قوية وذلك لأسباب متعددة كان أهمها احتمال التقارب الشديد بين السوق الأوروبية وإسرائيل، خاصة احتمال قبول إسرائيل عضوًا منتسبًا associate member بالسوق. وهذا ما دفع الدول العربية إلى محاولة منع إسرائيل من الاتفاق مع جماعة السوق الأوروبية، إذ أن نجاح إسرائيل في التعاون مع السوق معناه فشل المقاطعة العربية لإسرائيل أو إضعاف هذه المقاطعة.

وقد اتضح ذلك جليا عندما تم توقيع الاتفاق التجاري بين إسرائيل والسوق في عام ١٩٦٤م بعد مفاوضات استغرقت ستة عشر شهرا، عقد المجلس الاقتصادي للجامعة العربية عددا من الاجتماعات لتفادي أخطار الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة السوق، كما أصدر عددا من التوصيات المهمة التي حددت موقف الدول العربية من اتفاق إسرائيل مع منظمة السوق الأوروبية المشتركة. ومن أهم هذه التوصيات: موافقة المجلس على مذكرة جامعة الدول العربية إلى ضرورة إقامة «اتحاد اقتصادي عربي» عن طريق دخول جميع الدول العربية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية.(٤)

وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى التي تعدت مجال التعاون الاقتصادي الجماعي والثنائي، وحددت الطريق أمام تجربة «التكامل الاقتصادي العربي» ليس فقط من ناحية التجارة بل أيضا من حيث حركة عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية economic union بين الدول العربية وإحاطتها بسياج جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي مع تنسيق سياستها الاقتصادية على اختلاف أنواعها. وقرر المجلس أن تقوم الدول العربية بتنشيط عمليات صادراتها من السلع المختلفة إلى دول السوق الأوروبية، وقيام لجنة مشكلة من الدول العربية بوضع أسس سياسية موحدة تكفل تنسيق العمل بالنسبة للصادرات العربية إلى دول السوق، وقرر المجلس إقامة مكتب للجامعة العربية في بروكسل ليتولى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين دول السوق الأوروبية.

---

(٤) وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية في دورة انعقاده العادي الرابع بموجب قراره رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣م.

٢ ـ المرحلة الثانية

اتسمت المرحلة الأولى بالخوف من أن قيام السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى التأثير بشكل سيىء على التجارة الخارجية للدول العربية بعامة، والدول النفطية بخاصة. فقد ساد الاعتقاد بأن منتجات البلاد العربية المتمثلة في المواد الخام ومنتجات زراعية أولية ستتعرض لمنافسة شديدة من جانب صادرات دول السوق والمناطق المرتبطة بها، إذ ستتمتع الأخيرة بتفضيل جمركي وإعفاءات تتزايد نسبتها عاما بعد عام. كما أن دول السوق الأوروبية قد عقدت العزم على تنويع مصادر النفط عن طريق استثمار مناطق جديدة وفي بلاد مختلفة، كما قررت شراء النفط بأسعار منخفضة، مما أدى إلى إنشاء منظمة أوبك (OPEC) كرد فعل مناسب في هذا المجال. لكن هذه النظرة إلى دول السوق سرعان ما تبدلت حينما شعرت الدول العربية بأهمية التعاون مع السوق الأوروبية المشتركة. ولذا فقد أوصى المجلس الاقتصادي للدول العربية في ١٩/٨/١٩٦٤م بأن تقوم الدول العربية منفردة أو مجتمعة بالاتصال بالسوق الأوروبية لعقد اتفاق أو اتفاقيات تجارية تؤمن للدول العربية الاستفادة من فرص التصدير إلى دول السوق بما لا يتعارض مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وأسس قيام السوق العربية المشتركة.

وهكذا شهدت هذه الفترة ومنذ بداية الستينيات ارتباط عدد من الدول العربية باتفاقيات انتساب أو اتفاقيات تجارية ـ تفضيلية أو غير تفضيلية ـ مع السوق الأوروبية المشتركة الهدف منها إنشاء مناطق تبادل حر، والاستفادة من فرص التصدير إلى دول السوق والمحافظة على علاقات اقتصادية تقليدية مع دول السوق، ومن هذه الدول تونس والمغرب (١٩٦٠م)، الجزائر (١٩٦٣م)، لبنان (١٩٦٥م)،[٥] وجمهورية مصر العربية (١٩٦٩م).[٦]

(٥) التواريخ المذكورة لبدء المفاوضات، فعلى سبيل المثال بدأت مصر مفاوضاتها عام ١٩٦٩م بينما تم توقيع الاتفاق بينها وبين دول السوق في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢م بهدف تنشيط التجارة والتعاون الصناعي.

(٦) بدأت مصر عام ١٩٦٩م في التفاوض مع جماعة السوق الأوروبية للتوصل إلى اتفاق تجاري تفضيلي، وذلك بهدف المحافظة على مصالحها الاقتصادية التي تأثرت إلى حد كبير نتيجة لعدم ارتباطها مع السوق الأوروبية في الوقت الذي عقدت فيه معظم دول البحر الأبيض المتوسط اتفاقات انتساب أو اتفاقات تجارية تفضيلية أو غير تفضيلية مع جماعة السوق، وهو ما جعل منتجات هذه الدول في مركز أفضل بالنسبة للمنتجات المصرية وبصفة خاصة الأرز والفواكه والقطن.

ومن الناحية السياسية يمكن القول بأن أي اتفاقية تجارية مع السوق الأوروبية يكون لها معنى سياسي إلى جانب الناحية الاقتصادية، إذ يمثل هذا العملاق الاقتصادي في الوقت الحاضر قوة سياسية أصبح لها تأثيرها الفعال في شؤون العالم السياسية.

ومما يبرهن على أهمية الدور الدولي للجماعة الأوروبية أن أكثر من مائة دولة قد أقامت علاقات دبلوماسية معها، كما أنها حصلت على وضع المراقب في الأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة. وللجماعة أيضا روابطها مع المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا. وتشارك الجماعة في اجتماعات القمة الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما تشارك في العديد من المؤتمرات الدولية في مجال التجارة: مثل الجات، والتنمية، ومنها: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وحوار الشمال والجنوب، والتعاون بين الشرق والغرب، ومنظمة شمال الأطلنطي لمصايد الأسماك. وقد وقعت الجماعة اتفاقيات مع ما يقرب من ١٢٠ دولة، فضلا عن توقيعها ما يزيد على ٣٠ اتفاقية متعددة الأطراف.

وتمثل التجارة الخارجية أهم بنود العلاقات الاقتصادية الخارجية للجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء. كما اتخذ التعاون السياسي بين الدول الأعضاء شكلا أساسيا تمثل في إصدار إعلانات جماعية عن موقف الجماعة الأوروبية من عدد من القضايا الدولية المهمة وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط، وتعتبر أزمة الشرق الأوسط المشكلة الأساسية الأولى التي رأت الجماعة اتخاذ سياسة مشتركة بشأنها تعمل على إيجاد حل سلمي وعادل في أسرع وقت ممكن حفاظا على مصالحها التجارية والاقتصادية في الوطن العربي.

مصالح السوق الأوروبية والدول العربية

هناك مصالح عديدة لدول السوق الأوروبية في الوطن العربي، وأهمها وجود مصادر النفط والمواد البترولية، ووجود قناة السويس، ومصالح اقتصادية أخرى كالتجارة، هذا فضلا على وجود المواد الخام المعدنية بها كالنحاس والحديد والصلب والألمونيوم. ويشكل النفط والمنتجات البترولية أهم مصادر الطاقة في العالم في هذا العصر مما جعل السوق الأوروبية تهتم اهتماما خاصا بمصادر البترول في العالم العربي، كما جعلها تهتم بالمشكلات

القائمة في الشرق الأوسط التي يحتمل أن يكون لها تأثير على تدفق البترول من هذه المصادر، إذ يشكل البترول العربي أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم.

ولقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣م نقطة تحول جوهرية في العلاقات الأوروبية العربية، فقد أوضحت الحرب مدى الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي بالنسبة لإمدادات الطاقة النفطية، وكان تصاعد الأسعار النفطية دافعا لأوروبا لكي تكثف من تعاونها مع الوطن العربي، فلقد خففت الحرب من حدة الخلافات بين دول السوق الأوروبية وزادت من فاعليتها في اتخاذ موقف سياسي موجه تجاه أزمة الشرق الأوسط.

ومما هو جدير بالذكر أن السوق الأوروبية لن يكون لقراراتها الفاعلية اللازمة لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط إلا من خلال ممارستها لدورها الاقتصادي. كما أن نظرة أوروبا السياسية للعرب وتعاطفها معهم في قضاياهم السياسية يرتبط إلى حد كبير بقوة العرب الاقتصادية وحسن استعمالهم لسلاح البترول بفاعلية ومرونة، وتبادلهم المصالح والاستثمارات مع هذه الدول وتكتلاتها الاقتصادية وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة.

ثالثا: مدى ملاءمة نموذج الجماعة الأوروبية للدول العربية

تنتمي دول الجماعة الأوروبية وأقطار الجامعة العربية إلى مجموعتين من الدول هما الدول المتقدمة وتلك النامية أو الآخذة بأسباب النمو. ولا ينصرف الفرق بين المجموعتين إلى اختلاف مستويات النمو الاقتصادي ودرجة التصنيع بينهما. ولكن أيضا إلى الاختلاف الحاد بين مستويات المعيشة وهيكل الاقتصاد بما في ذلك الاختلاف الجوهري في هيكل التجارة الدولية للدول العربية عما في دول الجماعة الأوروبية وذلك على النحو التالي:

١ ـ هناك اختلاف حاد بين مستويات المعيشة في الدول العربية. فبينما تتقارب دول المجموعة الأوروبية في معدلات دخول أفرادها فإن هناك فجوة عميقة بين دخول الأفراد في الدول العربية المختلفة كما يتضح من بيانات الجدول رقم ١.

ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية

ا) دول مرتفعة الدخل حيث يزيد متوسط دخل الفرد على ٥٠٠٠ دولار أمريكي للفرد الواحد، وتحتوي هذه المجموعة على دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى ليبيا. وباستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر فإن هناك تشابها كبيرا بين مستويات معيشة

جدول رقم ١ . مستويات المعيشة وحجم السوق في الدول العربية .

الدولـــــــة	المساحة ١٠٠٠ كم٢	عدد السكان مليون نسمة ١٩٩٠م	دخل الفرد (دولار أمريكي) ١٩٨٨م	الناتج الإجمالي المحلي (بليون دولار أمريكي) ١٩٨٨م
ا ـ دول مرتفعة الدخل (دخل الفرد يزيد على ٥٠٠٠ دولار) :				
الإمارات العربية المتحدة	٨٤	١,٦٠	١٥٦٤١	٢٣,٤٦٢
قطـــــر	١١	٠,٤٣	١٤٢٢١	٥,٧١٧
الكويـــت	١٨	٢,١٤	١٠٩١٨	١٩,٩٧٦
البحـــرين	١	٠,٥٠	٧١٤٧	٣,٣٥٩
عمـــان	٣٠٠	١,٥١	٥٤٦٢	٧,٥٩٣
السعوديـة	٢١٥٠	١٤,٨٧	٥٣٧٠	٧٥,٢٩٢
ليبيـا	١٧٦٠	٤,٥٢	٥٣٣٠	٢٠,٤٠٧
ب ـ دول متوسطة الدخل (دخل الفرد يزيد على ١٠٠٠ دولار ويقل عن ٥٠٠٠ دولار) :				
العـــراق	٤٣٥	١٨,٣٠	٣٣٢٠	٥٧,٢٧٤
الجزائـــر	٢٣٨٢	٢٤,٩٢	٢٧٠٠	٦٣,٨٥٥
لبنـــــان	١٠	٢,٦٨	٢١٠٠	٥,٣٢٠
ســـوريا	١٨٥	١٢,١٢	١٦٧٠	٢٤,٧١٠
الأردن	٩٨	٤,٠١	١٥٩٠	٤,٣٩٨
تونـس	١٦٤	٨,٠٣	١٢٠٤	٨,٧٠٣
جـ ـ دول قليلة الدخل (دخل الفرد يقل عن ١٠٠٠ دولار سنويا) :				
مصـــــر	١٠٠١	٥٣,١٥	٦٩٣	٣٥,٦٧٦
المغـــرب	٤٤٧	٢٥,٠٥	٦٥٢	١٧,٢٥٢
اليمن الشمالي*	١٩٥	٨,٠١	٦٠٠	٤,٥١٢
موريتانيـا	١٠٣١	٢,٠٢	٤٥٠	٠,٨٦٤
اليمن الجنوبي*	٣٣٣	٢,٤٠	٤٢٨	٠,٨٦٩
الســودان	٢٥٠٦	٢٥,٣٦	٣٣٥	٨,٤٥٦
الصومـــال	٦٣٨	٧,٥٢	٢٢١	١,٨٩٢

* أصبحت اليمن الشمالي والجنوبي دولة واحدة بعد تاريخ هذه البيانات .

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية [١٩] وصندوق النقد العربي [٢٠] .

دول هذا المجلس، وربما يفسر هذا الحد ما نجاح هذه التجربة في الاتحاد الاقتصادي [٢١، ص١١].

ب) دول متوسطة الدخل حيث يتراوح متوسط دخل الفرد ما بين ١,٠٠٠ دولار و٥,٠٠٠ دولار أمريكي وتضم هذه المجموعة العراق والجزائر ولبنان وسوريا والأردن وتونس.

جـ) دول قليلة الدخل حيث يقل دخل الفرد فيها عن ١,٠٠٠ دولار، وتمثل هذه المجموعة أكثر من ٥٥٪ من سكان العالم العربي يقطنون مصر والمغرب واليمن (بطرفيه) وموريتانيا والسودان والصومال. وهذا الاختلاف الجوهري بين دخول أفراد الدول العربية يجعل منها مجموعة غير متقاربة من الناحية الاقتصادية على عكس الجماعة الأوروبية [٤، ص١١٤].

وتنعكس الاختلافات الجوهرية في دخول الأفراد على أحجام الأسواق للدول العربية. فعند قياس حجم السوق مقارنة بالناتج المحلي يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتوي على أقل من ١٢٪ من مجموع سكان الوطن العربي تمتلك سوقا يزيد على ثلث جملة سوق الوطن العربي مما يوفر قوة شرائية هائلة للمشروعات الإنتاجية. إلا أن أعداد السكان تعتبر أهم من القوى الشرائية في تحديد حجم السوق، ويعتبر هذا المتغير أهم عامل يقف حائلا ضد حركة التصنيع في دول مجلس التعاون [٢٢]. إذ أن سوقا حجمه ٢٢ مليون نسمة فقط ليس بكاف لإقامة عدد كبير من المشروعات الصناعية ذات الحجم الاقتصادي حتى لو توافرت القوة الشرائية لأفراد هذا السوق [٢٣، ص١٠٤].

٢ ـ هناك اختلاف حاد في هيكل اقتصاديات الدول العربية لا تعاني منه دول الجماعة الأوروبية. فبينما يعتبر معظم دول هذه الجماعة دولا صناعية تعتمد لحد كبير جدا على قطاع الصناعات التحويلية فإنه لا توجد دولة عربية واحدة يمكن تسميتها دولة صناعية. فكما يتضح من الإحصاءات الواردة بالجدول رقم ٢ أن المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي تقل عن ٢٠٪ في أي دولة عربية وذلك يجعل من الصعوبة على تلك الدول الاعتماد على نفسها اعتمادا ذاتيا في حصولها على ما تحتاجه من سلع صناعية. كما أن هذه الدول تختلف اختلافا جذريا في اعتمادها على مصادر الدخل. فدول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بأعلى مستويات المعيشة في المنطقة لا تزال تعتمد اعتمادا

كبيرا على البترول رغم الانخفاض الحاد في أسعاره منذ عام ١٩٨٢م [٢٤، ص١٦]. بينما أغلب الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط لا تزال تعتمد على القطاع الزراعي. أي أن الدول العربية ككل تعتمد على القطاع الأولي، بينما تعتمد دول الجماعة الأوروبية على القطاع الثانوي [٢٥]. وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات في الدول العربية يسهم إسهاما كبيرا في الناتج الإجمالي المحلي إلا أن هذا القطاع يعاني كثيرا من انخفاض الإنتاجية والبطالة المقنعة على عكس قطاعات الخدمات في دول الجماعة الأوروبية الذي يتمتع بإنتاجية عالية ويعكس سمات التقدم الاقتصادي.

ويتضح أيضا من البيانات الواردة في الجدول رقم ٢ أن الصناعات التحويلية تتركز في عدد قليل من الدول العربية (مصر وسوريا والأردن) مما قد ينتج عنه تركز في توزيع فوائد الاتحاد الاقتصادي لصالح هذه الدول على حساب الدول العربية قليلة التصنيع، الأمر الذي لم يكن له أهمية كبرى بالنسبة للجماعة الأوروبية التي تتشابه في هيكل الإنتاج الصناعي.

٣ ـ يختلف هيكل التجارة الدولية للدول العربية اختلافا جوهريا عما في دول الجماعة الأوروبية. وهو ما يتسبب في صعوبة تطبيق النموذج الأوروبي في الدول العربية. فيتضح من الجدول رقم ٣ أنه باستثناء دولة البحرين (لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد من أجل إعادة التصدير) ولبنان والأردن والسودان (بدرجة أقل) وسوريا فإن حجم تجارة الدول العربية بعضها مع البعض الآخر ضئيل جدا لا يتعدى ١٠٪ من جملة تجارتها، بينما حجم تجارتها مع الدول الصناعية يُكَوِّن نسبة عالية جدا من جملة تجارتها تزيد في الكثير منها على ٦٠٪، ويرجع ذلك إلى هيكل الصادرات والواردات. فمعظم الصادرات عبارة عن وقود وخامات أولية بينما معظم الواردات عبارة عن سلع صناعية. وعليه فإنه طبقا لأسلوب التحليل الساكن الذي قامت على أساسه الجماعة الأوروبية يكون من المفيد للدول العربية الاشتراك في اتحاد اقتصادي مع الدول الصناعية بدلا من شقيقاتها العربية خاصة وأن نسبة التجارة الدولية إلى الناتج الإجمالي المحلي في كل منها مرتفعة جدا. إلا أن هذا التحليل الساكن لا يأخذ في الاعتبار أهم أهداف الاتحاد الاقتصادي بالنسبة للدول العربية وخاصة هدف تحقيق التصنيع على نطاق واسع يسمح بتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على مشكلة البطالة وتوظيف رؤوس الأموال توظيفا اقتصاديا. فليس من

جدول رقم٢ . الهيكل الاقتصادي للدول العربية : توزيع الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات لعام ١٩٨٨م.

الدول العربية	إنتاج القطاعات الإنتاجية (٪)			
	القطاع الزراعي	البترول	الصناعات التحويلية	الخدمات*
ا ـ دول ذات دخول مرتفعة				
الإمارات العربية المتحدة	٢,٠	٤٧,٠	١٠,٠	٤١,٠
قطـــر	١,٢	٢٧,١	١١,٨	٥٩,٩
الكويـــت	١,١	٣٥,٧	١٢,٦	٥٠,٦
البحـــرين	١,١	١٣,٦	١٢,٣	٧٣,٠
عمـــان	٤,٢	٤١,٢	٤,٢	٥٠,٤
السعودية	٧,٣	٢٣,١	٨,٨	٦٠,٨
ليبيـــا	٣,١	٤١,٢	٤,٧	٥١,٠
ب ـ دول ذات دخول متوسطة				
الجزائـــر	١٢,٠	٢٩,٠	١٣,٠	٤٦,٠
ســـوريا	٢٧,٠	—	١٨,٠	٥٥,٠
الأردن	٩,٠	—	١٧,٠	٧٠,٠
تونـــس	١٨,٠	—	١٥,٠	٦٣,٠
جـ ـ دول منخفضة الدخول				
مصـــر	٢١,٠	٧,٠	١٩,٠	٥٣,٠
المغـــرب	٢٠,٠	—	١٥,٠	٦٥,٠
اليمن الشمالي	٢٨,٠	—	١١,٠	٦١,٠
موريتانيا	٣٨,٠	—	٢,٠	٦٠,٠
اليمن الجنوبي	١٦,٠	—	١,٠	٧٣,٠
الســـودان	٣٦,٠	—	٨,٠	٥٦,٠
الصومـــال	٦٥,٠	—	٣,٠	٣٢,٠

* أدخل ضمن قطاعات الخدمات : إنتاج المياه والكهرباء والخدمات العامة الأخرى.

المصدر : البنك الدولي [٢٦] وصندوق النقد العربي [٢٧].

جدول رقم ٣. التوزيع الجغرافي النسبي لصادرات وواردات الدول العربية ١٩٩٠م.

الدول العربية	الصادرات (٪)			الواردات (٪)		
	الدول الصناعية	الدول العربية	دول أخرى	الدول الصناعية	الدول العربية	دول أخرى
ا ـ دول ذات دخول مرتفعة						
الإمارات العربية المتحدة	٤٩,٢	٤,٩	٥٤,٩	٦٤,٢	٨,٩	٢٦,٩
قطر	٦٥,٠	٨,١	٢٦,٩	٦٨,٧	١١,٨	١٩,٥
الكويت	٥٦,٠	٥,٤	٣٨,٦	٦٢,٧	٩,٤	٢٧,٩
البحرين	٢٣,٣	٢٧,٩	٤٨,٨	٤٩,٥	٤٥,٨	٤,٧
عمان	٦٦,٠	٠,٨	٣٣,٢	٦٦,٠	٢٣,٦	١٠,٤
السعودية	٦٩,٧	٦,٥	٢٣,٨	٧٦,٦	٣,٩	٢٠,٥
ليبيا	٩٠,٣	٠,١	٩,٦	٧٠,٢	١١,٨	١٨,٢
ب ـ دول ذات دخول متوسطة						
العراق	٦١,٦	٤,٤	٣٤,٠	٦٨,٠	٨,٣	٢٣,٧
الجزائر	٨٨,٩	٠,٩	١٠,٢	٨٦,٩	١,٣	١١,٨
لبنان	٣٩,٦	٤٩,٤	١١,٠	٥٧,٢	٢٣,٢	١٩,٦
سوريا	٣٧,٢	١٥,١	٤٧,٧	٥٧,١	٦,٦	٣٦,٣
الأردن	٦,٤	٤٢,١	٥١,٥	٥٤,٤	٢٦,١	١٨,٥
تونس	٧٩,٣	١١,١	١٩,٦	٨١,٢	٧,١	١٨,٧
جـ ـ دول منخفضة الدخول						
مصر	٦٧,٢	١٠,٤	٢٢,٤	٧٦,٠	٥,٩	١٨,١
المغرب	٧٨,١	٧,٢	١٤,٧	٨٧,٧	٨,١	١٣,٢
اليمن الشمالي	٩٠,٥	٢,٩	٦,٦	٥٩,٨	١٣,٦	٢٦,٦
موريتانيا	٧٧,٩	٠,٢	٢٢,١	٧٧,٧	٣,٤	١٨,٩
اليمن الجنوبي	٥٨,٨	٧,٩	٣٣,٣	٣٠,٣	١٥,٢	٥٤,٥
السودان	٤٤,٠	٢٠,١	٣٦,٠	٥٣,٠	٢١,٥	٢٥,٥
الصومال	٤٣,٢	٥٣,٩	٢,٩	٦٥,٤	٩,٣	٢٥,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي [٢٩].

مصلحة أي دولة صناعية أن تقوم في دولة عربية حركة تصنيع واسعة النطاق الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الاستيراد من الدول الصناعية أو الاستغناء عنه مستقبلا. إلا أن مستقبل أي دولة عربية يتوقف على نجاح حركة التصنيع الذي بدوره يعتمد على حجم السوق. ومن هنا يتضح أن تطبيق نموذج الجماعة الأوروبية على الدول العربية لنفس أسباب قيام هذه الجماعة قد ينتهي بالفشل. فالوحدة الاقتصادية بين الدول العربية تقوم على أساس التحليل الديناميكي الذي يعتمد على توسيع رقعة السوق لتسهيل حركة التصنيع، أما الوحدة الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية فتقوم على أساس التحليل الساكن الذي يعتمد على توسيع رقعة السوق من أجل تسهيل التبادل التجاري (سواء بخلق التجارة trade creation أو بتحويل التجارة trade diversion) [٢٨، ص٩٢]، والهدفان مختلفان تماما. فالدول الأوروبية دول صناعية أما الدول العربية فهي دول نامية تسعى إلى تعزيز اقتصادها عن طريق إنشاء صناعات جديدة في مجالات النفط ومشتقاته والمعادن والزراعة وغيرها، وهذه الصناعات سوف تحتاج بالطبع إلى منافذ لمنتجاتها خاصة في أسواقها التقليدية الواقعة ضمن دول السوق الأوروبية المشتركة.

رابعا: نموذج للتكامل الاقتصادي العربي

أثبتت تجربة الستينيات أن التكامل الاقتصادي على مستوى العالم العربي يصطدم بصعوبات اقتصادية وسياسية عديدة تحول دون وصوله إلى غايته وهو تحقيق سوق عربية مشتركة تعقبها وحدة اقتصادية كاملة. وذلك نظرا للاختلاف الكبير القائم بين البلاد العربية من حيث مستويات الدخل القومي، ودرجة التطور الاقتصادي، والكثافة السكانية، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتباين التوجهات الاقتصادية من حيث مدى الانفتاح على العالم الخارجي أو الانغلاق، ودور القطاع الخاص والعام. لذلك فإن مشروعات التكامل الاقتصادي التي برزت خلال عقد الثمانينيات تأخذ بمبدأ التدرج والواقعية من حيث اعتماد اقتصادها على مجموعات أكثر تجانسا فيما بينها.

لقد شهدت فترة الثمانينيات مبادرات مهمة تتمثل في مجلس التعاون بين دول الخليج (١٩٨١م) ومجلس التعاون العربي(١٩٨٩م) والاتحاد الاقتصادي المغاربي بين بلاد المغرب العربي (١٩٨٩م). وإذا كان لهذه التجمعات بعدا سياسيا مهما فإنها تعتبر كذلك خطوة إيجابية نحو تكامل اقتصادي عربي.

وإذا كان البعض ينظر إلى هذه التجمعات على أنها تقفل الباب أمام التكامل القومي أي التكامل على صعيد كل البلاد العربية، فإن ذلك لا يلزم بالضرورة، وليس ثمة ما يمنع أن يكون التكامل على درجات بحيث يكون اندماجيا على مستوى الإقليم ودون الاندماجي على الصعيد القومي، وهذا هو ما حدث بالنسبة للتكامل بين بلاد البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورج)، فإن التكامل بينها كان سابقا على السوق الأوروبية الموحدة، غير أنه لم يمنع أن تصبح البلاد الأعضاء فيه أعضاء في الجماعة الأوروبية.

وإذا حاولنا الأخذ بنموذج الجماعة الأوروبية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية فإنه يتعين اتخاذ ثلاث خطوات رئيسة:

١ ـ وضع أساس الوحدة الاقتصادية بتجميع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات عربية بالطريقة نفسها التي يتم بها تجميع مشروعات الفحم والصلب the pooling of coal and steel في الجماعة الأوروبية في إعلان ٩ مايو ١٩٥٠م [٣٠، ص٤]. ولما كانت الدول العربية تفتقر إلى مثل هذه الصناعات الرئيسة فإننا نقترح أن يكون حجر الأساس هو تجميع نشاطات شركات الملاحة والطيران وصناعات الغزل والنسيج وتكرير النفط تحت إشراف هيئة مركزية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء وبشرط أن تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول، وعلى أن تدار هذه المشروعات على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية [٣١] وبذلك يصبح هناك سوق موحدة لهذه النشاطات يخلو من كل الحواجز والجمارك والقيود تمارس فيه المنشآت نشاطاتها لخدمة ٢٢٠ مليون عربي دون استثناء. وبذلك تصبح الدول العربية كافة ملزمة بتحقيق نجاح هذا العمل المشترك. ويصبح المواطن العربي حرا في شراء سلع صنعت في السعودية أو تونس أو مصر وكذلك يكون حرا في استخدام طائرة جزائرية أو سفينة مصرية.. ويصبح المتجر العربي حرا في أن يعرض سلعه وخدماته في أي دولة عربية ويتخذ قراراته وخطط استثماراته على أساس سوق عربية موحدة تحتوي على أكثر من ٢٢٠ مليون نسمة وليس على نصف مليون نسمة أو ٢٠ أو ٥٠ مليون نسمة.

٢ ـ التدرج في قيام مراحل التكامل الاقتصادي وذلك بالبدء في تكوين منطقة تجارة عربية حرة Arab Free Trade (AFT) على غرار ما تم في الجماعة الأوروبية في يناير عام ١٩٥٩م حيث بدأ الأعضاء في تخفيض التعريفة الجمركية فيما بينهم بمعدل ١٠٪، وهنا

نقترح أن تبدأ الدول العربية بالإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء بينما يبقى كل عضو على تعريفته الجمركية ضد الدول غير العربية. وسوف ينتج عن هذه الخطوة حتما زيادة في التبادل التجاري بين الدول العربية مما يشجع على الإسراع في تخفيض الجمارك تمهيدا لاكتمال هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي [٣٢، ص١٤]. كما أنه سوف ينتج عن هذه الزيادة في التبادل التجاري توسع في الإنتاج وتحسن في الميزان التجاري وارتفاع عام في مستوى النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء. ويرجع ذلك إلى اتساع رقعة السوق وسياسة التميز في صالح سلع الدول ذات المنشأ العربي.

وبإلغاء التعريفة الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء سوف تجد المنشآت غير ذات الكفاءة منافسة حادة من المنشآت الأكثر كفاءة مما يجعل الأولى تعمل على تخفيض إنتاجها. أما المنشآت ذات الكفاءة العالية فسوف تواجه أسواقا جديدة بعد تخفيض التعريفات الجمركية مما يشجعها على زيادة الإنتاج. وسوف يترتب على زيادة إنتاج المنشآت الأكثر كفاءة وتخفيض إنتاج المنشآت الأقل كفاءة في كل دولة استخدام أفضل لموارد كل دولة وللموارد العربية الكلية. كما أن أسعار السلع التي كانت تتمتع بالحماية الجمركية سوف تنخفض نتيجة الإلغاء التدريجي لهذه الحماية مما يؤدي إلى استفادة المستهلكين كافة.

وعندما يتلمس الأعضاء فوائد قيام منطقة للتجارة الحرة، فسوف يتجه التفكير إلى إعطاء ميزات لمنتجات الدول الأعضاء نسبة للدول غير الأعضاء، ومن هنا تبدأ المرحلة الثانية بتكوين اتحاد جمركي عربي Arab Customs Union (ACU) وفي هذه المرحلة تلغى التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحد التعريفات التي يفرضها الأعضاء على الدول غير العربية (أي الدول غير الأعضاء)، إلا أن هذه المرحلة تستلزم منح استثناءات زمنية للدول العربية التي تعتمد اعتمادا كبيرا في الحصول على إيراداتها على الضرائب والرسوم الجمركية [٣٣، ص٨٣].

٣ ـ مرحلة التكامل والوحدة: إذا ما تحققت أهداف الخطة بشأن انتقال البضائع فسوف تبدأ الخطوة التالية من خطوات التكامل الاقتصادي العربي وهي إلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء فتترك حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال مع درجة عالية من التوافق بين المؤسسات المالية والنقدية والرقابية في الدول العربية كافة. ولتحقيق هذه الخطوة لابد من تكوين سوق عربية مشتركة Arab Common Market (ACM).

وبالتصاعد على سلم التكامل تأخذ الدول العربية في تكوين الوحدة الاقتصادية. Arab Economic Union (AEU) وفي هذه المرحلة يتعين تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لإلغاء أي تمييز ينتج عن هذه الخلافات. وهذه هي أصعب الخطوات في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية حيث قد يحدث هنا التصادم بين السياسات الاقتصادية للدول المختلفة وبين طبيعة الاختلافات الهائلة التي تقوم بين السياسات المطبقة فيها.

ويوضح الشكل رقم ٣ تصورا لنموذج التكامل المقترح والذي يوضح إنجازات كل مرحلة. ويتطلب هذا النموذج تكوين هيئة مركزية commission تكون مهمتها التوفيق بين المصالح المتعارضة بضمان حصول كل عضو على نصيب عادل من ثمار الاتحاد. وذلك لأن أسلم استراتيجية للتنمية الاقتصادية لا تتطلب بالضرورة مساواة معدلات النمو في جميع جهات الوطن العربي، فقد تكون أسرع طرق للتنمية بتركيز الاهتمام على أقاليم معينة دون الأقاليم الأخرى وبدفع معدلات النمو في بعض الجهات بعجلة أكبر من الجهات الأخرى [٣٤، ص٨٨]. وقد يكون أسلم طريق للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي تركيز الزراعة في السودان وموريتانيا حيث تتوافر الأراضي الصالحة للزراعة، وتركيز الصناعة في مصر وسوريا، حيث تتوافر العمالة الماهرة [٣٥]. ولكي تتفق باقي الدول العربية على هذا التمييز فلابد من توافر نوع من الارتباط الوجودي بين بعضها والبعض الآخر الأمر الذي لو تم لانتفى معه أي سؤال عن قيام اتحاد اقتصادي حيث إن كل الدول العربية سوف تصبح دولة واحدة. ولما كان قيام الوحدة العربية الشاملة يواجهه على الأقل في الوقت الحالي العديد من الصعوبات السياسية وغير السياسية فإن الأسلوب الوحيد الذي يمكن من التوفيق بين المصالح المتعارضة هو اللجوء إلى استراتيجية للتكامل الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار وجوب التوازن بين المنافع والتكاليف التي تعود على الدول العربية، فتحقيق التوازن المعقول بين المنافع والتكاليف بين الدول الأعضاء في سوق مشتركة يعتبر من أهم القضايا التي قد تحكم على مشروعات التكامل بالنجاح أو الفشل، ويكفي إلقاء نظرة على تاريخ المجموعة الأوروبية لكي نتبين مدى الجهد والموارد التي بذلت في سبيل تحقيق التوازن بين المنافع والتكاليف في جميع الدول الأعضاء. ولابد من التدرج في تطبيق النموذج التكاملي المذكور حيث إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبعض الدول العربية تجعل من

يجب أن يكون هناك هيئة مركزية يعينها ويحدد إختصاصاتها الدول الأعضاء تتولى توزيع النشاط الإقتصادى الذى يعتمد فى قيامه على الإتحاد بين الدول الأعضاء ، كما تتولى توزيع العائد من هذا النشاط توزيعًا عادلاً يضمن عدم تركز فوائد الإتحاد فى الأقاليم الأكثر تقدمًا .

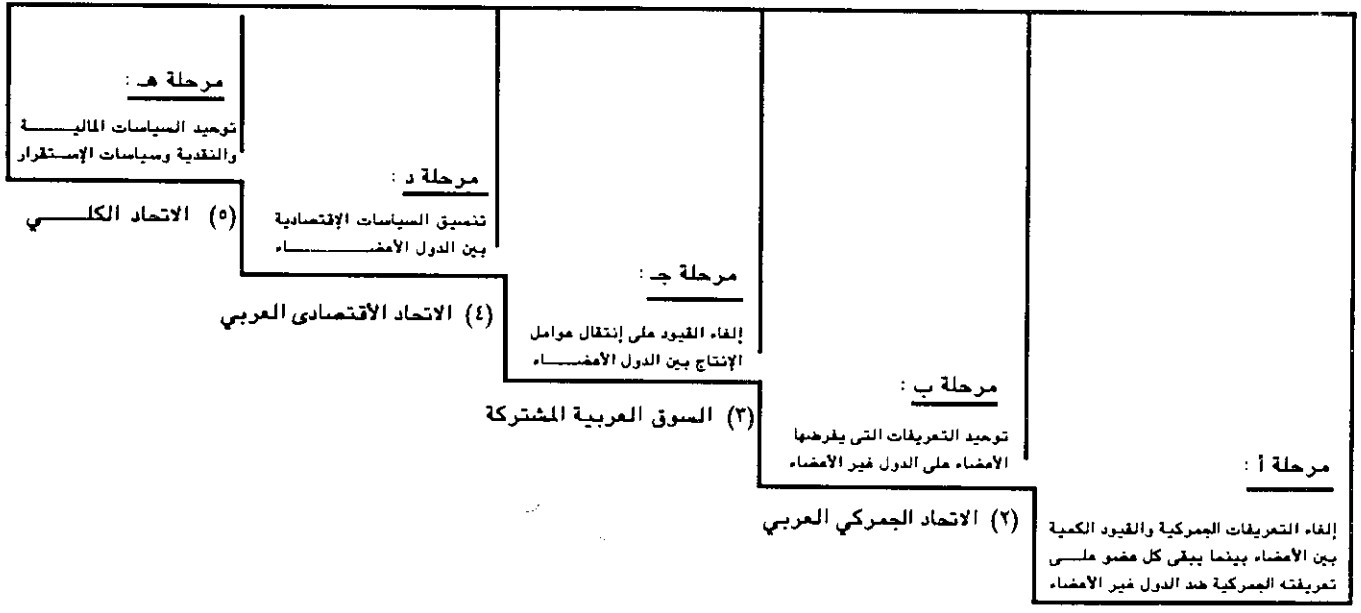

شكل رقم ٣. نموذج لمراحل التكامل الاقتصادي العربي.

الصعب التسرع في تطبيق هذا النموذج فقد تنتج عن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات نزوح الأفراد والأموال إلى حيث تحصل على ميزات اقتصادية أكبر مما يخلق نوعا من التركيز غير المستحب سواء من الناحية الاقتصادية أو الاستراتيجية أو الاجتماعية فتتحسن أحوال بعض المناطق على حساب البعض الآخر [٣٦، ص١٣٥]. وهذا أمر قائم حتى بين أجزاء الوطن الواحد حيث تتركز الأموال والكفاءات في مناطق دون أخرى وفي المدن دون الريف.

كما أن فرض رسوم موحدة مع رفع العوائق على تبادل السلع والخدمات دون انتقال السلع يؤدي إلى تمتع الصناعات القوية في أي بلد بميزة نسبية قد تضر بالصناعات الوليدة [٣٧، ص١٤١].

هذا بالإضافة إلى توحيد السعر الضريبي ويكون عادة في صالح المؤسسات الأقوى وأصحاب الدخول الأعلى، وفي الوقت نفسه نجد أن تثبيت سعر العملة لابد وأن يكون مصحوبا بتوحيد في الأسعار والأجور والإيجارات إذا أردنا تجنب المشكلات التي سوف تنتج عن التثبيت خاصة بالنسبة للمناطق التي لا يلعب الاقتصاد النقدي بها سوى دور ضعيف. إلا أن توحيد الأسعار والأجور والريع أو حتى تقاربها في المناطق المختلفة أمر ليس من السهل تحقيقه إذ لا تكفي حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال إلى تحقيقه [٣٨، ص٩].

وإذا كانت الجماعة الأوروبية قد أعطت نفسها أكثر من ثلاثين عاما لاستكمال إقامة سوق مشتركة فيما بينها فقد تحتاج الدول العربية إلى فترة أطول لحل مشاكلها السياسية وتناقضاتها الاقتصادية والاجتماعية، فأحد الشروط المهمة لنجاح التجربة التكاملية هو توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول مما يدفعها إلى التكامل فيما بينها، ويجعلها تضع قضية التكامل على رأس قائمة أولوياتها، وهو الأمر الذي سوف يحتاج ربما إلى مرحلة تاريخية بأكملها.

الدروس المستفادة

إنه لمن حسن الطالع، أن نجد الوطن العربي يدخل الآن مرحلة مواتية تتصف بصفات لم تكن متوافرة من قبل، وهي انتهاء التعصب الأيديولوجي الذي فرق بين الدول العربية في أسلوب إدارة اقتصاداتها، مما دفعها الآن إلى البحث عن أفضل السبل العملية

لرفع كفاءة وتحسين إدارة اقتصادها، بالإضافة إلى توافر القناعة لدى جميع الدول العربية بأهمية وضرورة الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي يحققها توسع الأسواق، وتوافر جزء كبير من البنية الأساسية التي تساعد على ابتعاد الحكومة عن الإنتاج بالتدريج ومساعدة القطاع الخاص في تنشيط أعماله ثم ظهور «قطاعات خاصة» في البلاد العربية ذات وعي اقتصادي أكبر وقدرة مالية أقوى.

وخير دليل على ذلك، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت في تطبيق برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي الذي سوف يغطي الأعوام الثمانية (٩٢ ـ ١٩٩٩م) والذي يستهدف إنشاء سوق خليجية مشتركة، وبلورة سياسة تجارية موحدة من خلال تكثيف العمل الاقتصادي المشترك.

وعلى غرار الجماعة الأوروبية في إقامة كيان موحد متكامل سياسيا واقتصاديا، وفق برنامج زمني للاندماج الاقتصادي الكامل، تصبح السوق الأوروبية فيه سوقا واحدة مشتركة، فإن برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي للأعوام الثمانية (٩٢ ـ ١٩٩٩م) ينقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦م

وقد تضمن برنامج ١٩٩٢م مواضيع أساسية مثل تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك بدول المجلس، وتقريب الأنظمة والتشريعات المصرفية وتوحيدها بين الدول الأعضاء، وتخفيض ضوابط ممارسة الأنشطة. كما تضمن برنامج ١٩٩٣م تقويم القانون الموحد الاسترشادي للإشراف والرقابة على أعمال التأمين ودراسة إمكانية إنشاء سوق إقليمية مشتركة للأسهم [٣٩].

وقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال عام ١٩٩٣م في تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ونظام موحد لإعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية المعاد تصديرها، وتوحيد الحوافز والإعانات الممنوحة للأنشطة والمهن والحرف المسموح بممارستها بدول المجلس، وتنسيق برامج المساعدات الإقليمية والدولية، وسياسات منح القروض الإنمائية الخارجية واعتماد شروط التفاوض وقواعده في مجال التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

أما برنامج ١٩٩٤م فقد تضمن تطورات أساسية مثل توحيد المراكز الجمركية بين دول المجلس، والسماح للبنوك التجارية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، وتنسيق إقامة المؤسسات المصرفية المشتركة داخل دول المجلس وخارجها.

ومن أهم برامج عام ١٩٩٥م السماح لمواطني دول المجلس بالحصول على قروض من كافة بنوك وصناديق الاقتراض الحكومي، إضافة إلى القروض الصناعية التي سبق إقرارها واعتماد إلزامية تطبيق النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس.

المرحلة الثانية

أما المرحلة التالية من برامج التعاون النقدي والمالي والجمركي التي تبدأ عام ١٩٩٦م، فتشمل اعتماد مشروع مشترك لنظام التفضيلات التجارية المعمم، وتقريب الأنظمة والتشريعات الضريبية، وتنسيق أسعار صرف عملات دول المجلس، وإطلاق حرية تملك العقار، ليس فقط للسكن ـ كما هو معمول به حاليا ـ وإنما أيضا ممارسة الأنشطة والاستثمار.

ويتضمن برنامج ١٩٩٨م تنسيق الأنظمة والبرامج الاستثمارية لدول المجلس وإيجاد نظام موحد للمشتريات الحكومية وتطبيقه، وبحلول عام ١٩٩٩م يكون توحيد عملات دول المجلس، وإزالة المراكز الجمركية بين دول المجلس من أهم البرامج التي يشهدها عام ١٩٩٩م بمشيئة الله تعالى وهو العام نفسه الذي حددته الجماعة الأوروبية لتوحيد عملاتها.

والجدير بالذكر أن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أقروا في دورات سابقة للمجلس الأعلى على أهمية وضع برنامج زمني للعمل الاقتصادي المشترك، وتكليف الأمانة بعرضه على الجهات المختصة لتقديم توصيات بشأنه وتفويض المجلس الوزاري بإقراره ومتابعة تنفيذه، ورفع تقارير سنوية للمجلس الأعلى بشأنه [٤٠؛ ص ص٩ ـ ٥٦].

وعلى غرار ما يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مجهودات لإنشاء سوق إقليمية مشتركة فإن دول المغرب العربي تواصل جهودها لتنسيق النشاط التجاري والمضي قدما في تحقيق التكامل الاقتصادي. ويواصل محافظو البنوك المركزية للدول الخمس أعضاء الاتحاد مباحثاتهم في تونس بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب [٤١].

وكـان الاتحـاد الذي يضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا قد قرر في عام ١٩٩١م الماضي إقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ١٩٩٢م كخطوة نحو تحقيق تكامل اقتصادي بحلول عام ٢٠٠٠م، لكن أزمة سياسية في الجزائر، وعقوبات فرضتها الأمم المتحـدة على ليبيا أبطأت خطى الاستعدادات لإقامة المنطقة الحرة. وتعمل دول المغرب العـربي حاليا على تعزيز القواعد الأساسية لتنسيق السياسة النقدية والمالية لدول الاتحاد وتوحيدها، وتكثيف العمل الاقتصادي المشترك.

وإذا كانت مسـيرة مجلس التعـاون العربي الذي يتكون من مصر والعراق والأردن واليمن قد واجهتهـا تحديات قومية وخـارجية، فقد عملت مصر على فتح آفاق ومجالات جديدة وعـديدة للتعـاون الاقتصـادي مع العـديد من الدول العربية وغير العربية فلقد استطاعت إعادة بناء البنية الأساسية، وهي عصب كل استثمار، ومدت جسور التعاون بينها وبـين العـالم الخـارجي لاكتسـاب المعـرفـة الصناعية والعلمية وهي أساس أي تطور في الاستثمار، كما مدت جسور التعاون التجاري والاقتصادي بينها وبين الدول العربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أصبحت المملكة العربية السعودية شريكا تجاريا عربيا رائدا في تجارة جمهورية مصر العربية الخارجية مع العالم العربي، حيث ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري أبرم في مارس عام ١٩٩٠م، وأرفقت به قوائم للسلع المعفاة من الرسوم الجمركية بين البلدين ضمت إحدى وستين سلعة مصرية وثلاثًا وخمسين سلعة سعودية، وقد بدأ سريان هذا الاتفاق اعتبارا من ١٨/١٢/١٩٩٠م.

ومن منطلق العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، منذ تم في مطلع عام ١٩٩٢م التـوقيع على بروتوكول جديد يضيف مجموعة من السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، ضمت اثنا عشر بندا للسلع المصرية وثمانية بنود للسلع السعودية، حيث بدأ سريان هذا البروتوكول اعتبارا من ١٥/٩/١٩٩٢م [٤٢].

هذا وقـد ساهمت هذه الإعفاءات في دفع الصادرات المصرية للسوق السعودية. ويعكس حجم التجارة المتبادلة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية الأهمية التي توليهـا حكومتا البلدين لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما حيث بلغ حوالي ٨٠٠ مليون جنيه مصري في نهاية عام ١٩٩١م، بلغ نصيب الصادرات المصرية منه ٣٦٦

مليون جنيه مصري، بينما حققت الصادرات السعودية ٤٣٤ مليون جنيه مصري [٤٢].

إن المعطيات الاقتصادية والحضارية والثقافية والعوامل الجغرافية والديموجرافية والاجتماعية والسياسية للبلدين لا تدع مجالا للشك في جدوى الشراكة الاستراتيجية الكاملة بين البلدين ومصداقيتها في سبيل دعم وتكوين تكامل اقتصادي يحقق طموحات الأمة العربية ذات الموارد الطبيعية الضخمة، والموقع الجغرافي الفريد، والثروة البشرية، والإمكانات المادية، وفوق هذا كله، تمتلك عقيدة سمحة وشريعة سامية ترسم لها طريق التكامل والوحدة في جميع المجالات.

الخلاصة والنتائج

يمكن أن نخلص من دراسة التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة إلى وجود فوارق كبرى بينها وبين التجربة العربية، سواء على مستوى الدول المكونة للإقليمين الأوروبي والعربي من حيث النضج السياسي والاقتصادي والثقافي الخاص بكل منهما أو من ناحية طبيعة المؤسسات التكاملية التي عبرت عن التجربتين.

وعلى الرغم من هذه الفروق الجوهرية بين التجربتين العربية والأوروبية تاريخيا وهيكليا، فإن المحاولة العربية لإنجاز التكامل بين الدول العربية قد سارت بشكل متوازن تقريبا من الناحية القانونية لمسار التكامل الأوروبي. فقد بدأت الخطوة العربية الأولى بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في إطار الجامعة الأوروبية في ١٣ أبريل ١٩٥٠م وهي المعاهدة التي أدت إلى تكوين المجلس الاقتصادي الذي عقد أولى دوراته في أول كانون الأول (ديسمبر ١٩٥٣م). وقبيل هذا الانعقاد، توصل المجلس إلى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم التجارة الترانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال في ٧ أيلول (سبتمبر ١٩٥٣م). وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير ١٩٥٦م) توصل المجلس إلى اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية، وقد وقع على هذه الاتفاقيات الثلاث ستة (٦) أقطار عربية فقط. وبعد فترة قصيرة من توقيع اتفاقية روما (المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية) توصل المجلس إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في ٣٠ حزيران (يونيو ١٩٥٧م)، وتم تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية في ١١ تموز (يوليو ١٩٥٩م)، ولكن الاتفاقية لم يقدر لها أن تدخل حيز التنفيذ ـ وبمشاركة ثلاثة عشر

(١٣) قطرا عربيا فقط ـ إلا في ٣٠ شباط (فبراير ١٩٦٤م). وعندما تم توقيع اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة في ١٣ آب (أغسطس ١٩٦٤م) لم تنضم لها سوى أربع (٤) دول هي: مصر وسوريا والأردن والعراق، ثم انضمت لها كل من ليبيا وموريتانيا.

وعلى الرغم من كثرة هذه الاتفاقيات التي هدفت إلى تحرير التجارة بين الأقطار العربية، والسماح بالانتقال الحر لعناصر العمل ورأس المال مع إقامة اتحاد جمركي بين الأقطار العربية وتتابعها إلا أن هذه المحاولات لم تحرز نجاحا يذكر في إنشاء أي من الخطوات المتتابعة في التكامل الاقتصادي التي تبدأ عادة بإقامة منطقة للتجارة الحرة وتنتهي إلى الوحدة الاقتصادية عبر الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فمن الواضح أن الأقطار العربية لم تتحمس للمشاركة في هذه الخطوات. حيث لم يشارك فيها سوى عدد قليل من الأقطار، وحتى تلك التي شاركت فإنها أبدت العديد من التحفظات التي قللت من فاعلية هذه الاتفاقيات. ولهذا فقد اقترح البحث أن يتم التكامل بين هذه الدول طبقا لسلم تدريجي ـ نظرا للاختلاف الكبير بينها في درجة التصنيع والتقدم ـ كما اقترح البحث نموذجا لهذا الغرض يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة ثم وحدة اقتصادية، وبالشروط التالية:

ا) أن يتم التنسيق في كل مرحلة على عدد من السنوات.

ب) أن يؤخذ في الحسبان عند تنفيذ أي مرحلة ظروف كل دولة عربية على حدة.

جـ) أن يتم تكوين هيئة مستقلة commission تشرف على مراحل الاتحاد المختلفة ويكون لها حق اتخاذ القرارات دون الرجوع لحكومات كل دولة على حدة.

د) يجب أن يكون هناك تخطيط اقتصادي مركزي تشرف عليه هيئة مركزية يعينها ويحدد اختصاصاتها الأعضاء، تتولى توزيع النشاط الاقتصادي الذي يعتمد في قيامه على الاتحاد بين الدول الأعضاء، كما تتولى توزيع العائد من هذا النشاط توزيعا عادلا يضمن عدم تركيز فوائد الاتحاد في الأقاليم الأكثر تقدما.

وعلى أي حال، فإن قيام وحدة اقتصادية بين الدول العربية على غرار الجماعة الأوروبية أمر ضروري لتحقيق الأهداف المنشودة لهذه الدول، وأهمها التصنيع على نطاق واسع لتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة والقضاء على مشكلات البطالة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية، ومواجهة التكتلات

الاقتصادية، وخلق درجة أعلى من الثقة بين الدول العربية، وتحقيق الاحترام الذاتي للمواطن العربي.

ولقد أوضح البحث أنه من المستحب الأخذ بتجربة الجماعة الأوروبية وتكوين سوق مشتركة على نطاق ضيق بالنسبة لبعض السلع كما حدث تماما بالنسبة للفحم والصلب في حالة الجماعة الأوروبية، واقترح البحث أن تبدأ هذه السوق الضيقة بمنتجات الغزل والنسيج وتكرير النفط وخدمات الملاحة والطيران. كما أنه من المفضل الاستفادة من تجربة الجماعة الأوروبية باستكمال الاتحاد العربي على فترة طويلة قد تزيد على عقدين من الزمان بدلا من الاستعجال في اتخاذ إجراءات قلما توضع محل التنفيذ. ويوضح الشكل رقم ٤ مسيرة أوروبا نحو الوحدة منذ عام ١٩٥٧م وحتى قيام الوحدة عام ١٩٩٣م. وتعتبر قمة «ماستريخت» التي تم خلالها اعتماد معاهدة الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية لدول الجماعة الأوروبية خير مثال أمام الدول العربية للوحدة الاقتصادية الشاملة بشقيها: السوق الموحدة، والعملة الموحدة. ولسوف يتم ذلك تدريجيا وعلى مراحل؛ إذ يستغرق ذلك كله قرابة عقد من الزمان (١٩٩١ ـ ١٩٩٩م). ومن الطبيعي أن يسبق ذلك تطبيق العديد من القوانين والإجراءات، وهو ما تم بالفعل، لتنسيق الأنظمة التي تغطي مختلف القطاعات وتوحيدها بما في ذلك تنظيم دخول السلع إلى أسواق الجماعة لمواجهة الشركاء التجاريين، وإجراءات موحدة خاصة بانتقال الأفراد ورؤوس الأموال.

وبالطبع فإن التغييرات الشاملة التي تشهدها أوروبا الموحدة سوف تؤثر في علاقاتها بمختلف الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك الدول العربية. فالقوانين والأنظمة والإجراءات التي ستطبقها الجماعة الأوروبية تتضمن العديد من المعايير والقواعد الموحدة التي ستطبقها في مواجهة الشركاء التجاريين أو التكتلات الاقتصادية الأخرى. وقد بدأت دول المغرب العربي، شأنها شأن سائر الدول العربية تبدى بعض القلق تجاه احتمال أن يؤدي قيام أوروبا الموحدة إلى خفض حجم صادراتها خاصة وأن السوق الموحدة أقيمت في الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية إلى تعزيز اقتصادها عن طريق إنشاء صناعات جديدة في مجالات النفط ومشتقاته والمعادن والزراعة... وغيرها. وهذه الصناعات تحتاج بالطبع إلى منافذ لمنتجاتها، خاصة في أسواقها التقليدية الواقعة ضمن السوق الأوروبية الموحدة.

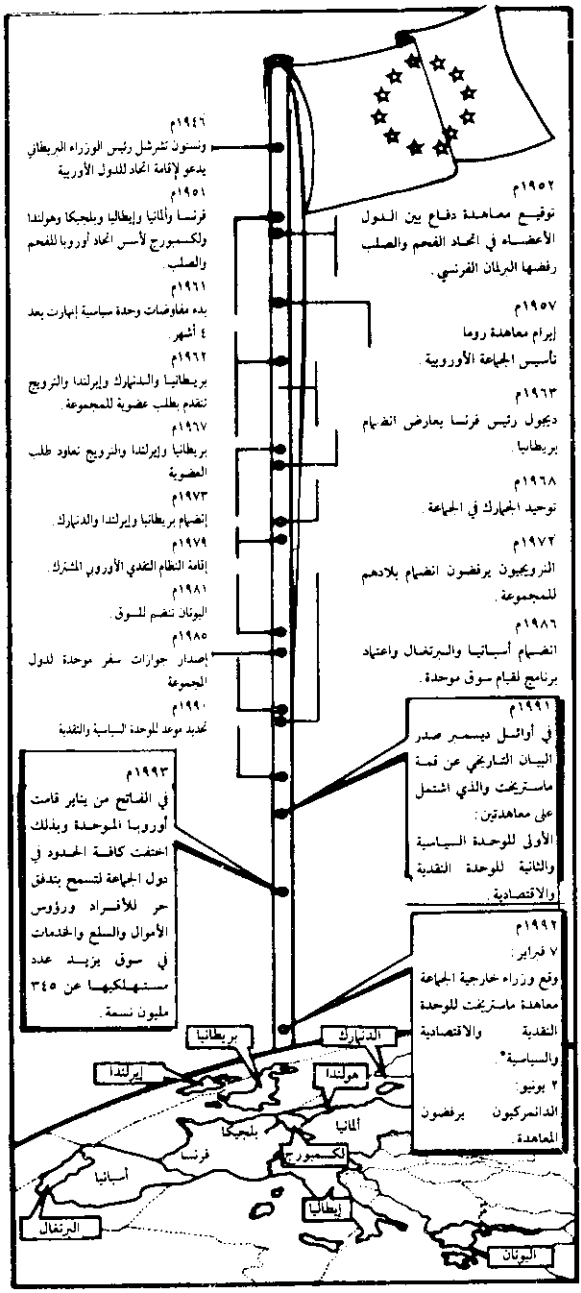

شكل ٤ . مسيرة أوروبا نحو الوحدة منذ عام ١٩٥٧م وحتى قيام الوحدة يناير ١٩٩٣م.

وهذه العوامل مجتمعة تتطلب بطبيعة الحال مزيدا من الجهود الرامية إلى الحفاظ بل وإلى تدعيم العلاقات العربية ـ الأوروبية وتطويرها، مما يسهم في تدعيم التعاون العربي ـ الأوروبي، وتخفيض الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد المفروضة حاليا من قبل الجماعة الأوروبية على بعض المنتجات العربية خاصة البتروكيماويات والمنسوجات والمنتجات الزراعية أو إزالتها، خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي.

إن أهمية وجود علاقات متينة بين الدول العربية ودول الجماعة الأوروبية تتجاوز مسائل التجارة، فالعالم العربي يقع على مشارف أوروبا، وبالتالي فإن أمن أوروبا ورفاهها يعتمدان إلى حد كبير على أمن جيرانها العرب ورفاههم، وستجد الجماعة الأوروبية في العالم العربي رصيدا كبيرا من حسن النوايا والرغبة الصادقة في تنمية روابط اقتصادية وسياسية متبادلة. وإن فرصة دول العالم العربي في القيام بدور مهم ومؤثر في ظل النظام العالمي الجديد قائمة إذا واجهوا العصر الجديد وهم أكثر اتحادا وتفاهما وتعاونا، واحتل الحوار مكانة رئيسة في حل أي خلاف قائم... وعليهم أن يستفيدوا من دروس الوحدة الأوروبية، واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، واتفاقية منظمة الدول الأمريكية، وغيرها من الاتفاقيات النقدية والاقتصادية والسياسية... وأن يتابعوا خطوات التقدم العلمي والتقني الذي يجري بسرعة هائلة في دول الشمال.

المراجع

[١] الشيباني، أحمد. «نحو فكر استراتيجي جديد.» *جريدة الرياض*، السنة ٢٨، العدد ٨٧٢١ (الأحد ١٠ مايو ١٩٩٢م)، ٧.

[٢] رشيد، عبدالوهاب حميد. «نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة.» *بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض (١٩٨٦م)، ٦٥ ـ ٧٠.

[٣] سعيد، عبدالمنعم. *الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م.

[٤] Sayigh, T. A. *The Arab Economy: Past, Performance and Future Prospects*. Oxford: Oxford University Press, 1982.

[٥] Al-Kuwaize, A. "The G.C.C. and Economic Integration." *American Arab Affairs*. 84, No. 7 (Winter 1986), 16-28.

[٦] Rajab, Y.A. *The Cooperation Council of the Arab States of the Gulf. Future Developments*. Kuwait: dar Al-Aruboat, 1983.

[٧] Gueciouer, A. "Problems and Prospects of Economic Integration Among the Member Countries of the Arab Gulf Cooperation Council." *The Arab Gulf Journal*, Vol. 2, No. 2. (October 1982), 47.

[٨] بيرنج، كلاوس. «العالم العربي والنظام العالمي الجديد.» *الشرق الأوسط*، العدد ٤٨١٨، الخميس (١٩٩٢/٢/٦م)، ١٤.

[٩] نيستروم، ج وارين ومالوف، بيتر. *السوق الأوروبية المشتركة*، ترجمة وتقديم صلاح الدين نامق. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥م.

[١٠] الشنواني، أميرة محمد. *السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م.

[١١] European Community: *Uniting Europe*. Brussels: European Community Service, 1960.

[١٢] الشافعي، محمد بشير. *السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية*. الأسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٢م.

[١٣] دغيم، أحمد علي. *السوق الأوروبية المشتركة: حاضرها ومستقبلها*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

[١٤] فقيه، أسامه جعفر. «السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢م والمصالح الاقتصادية العربية.» *التعاون*، السنة الخامسة، العدد ١٧ (شعبان ١٤١٠هـ - مارس ١٩٩٠م)، ٨٣.

[١٥] بسيوني، درية شفيق. «إشكالية الأمن في النظام الأوربي الجديد.» *السياسة الدولية*، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١١٠ (أكتوبر ١٩٩٢م)، ٦ - ٢١.

[١٦] أبو الوفا، أحمد. «السوق الأوروبية المشتركة ودورها في تطوير التعاون الأوربي.» *مجلة الدراسات الدبلوماسية*، الرياض، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، العدد الخامس، (١٩٨٨م)، ٥٦.

[١٧] Nystrom, J. Warren and Malof, Peter. *The Common Market: European Community in Action*. New Jersey: D. Van Nostrand Company, Inc., 1962.

[١٨] خليل، إسماعيل محمد. *تجربة السوق الأوروبية المشتركة والرأي العام العالمي*. القاهرة: (د. ت).

[١٩] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة). *النشرة الاقتصادية*، العدد الخامس، ١٩٩٠م.

[٢٠] صندوق النقد العربي. *إحصائيات الدخل القومي للدول العربية*، ١٩٨٩م.

[٢١] Peterson, E. R. *The Gulf Cooperation Council: Search for unity in a Dynamic Region*. London: Boulder & Westview Press, 1989.

[٢٢] Al-Badri, K. S. and Cain, M. "An Empirical Assessment of Economic Integration in the Arab Gulf Region." *Aberystwyth Economic Papers,* No. 8, Department of Economics, University College of Aberystwyth, 1988, p. 7.

[٢٣] Beblawi, H. *The Arab Gulf Economy in Turbulent Age.* Beckenham: Croom Helm, 1984.

[٢٤] El-Azhary, M. S. (Ed.). *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development.* Beckenham: Croom Helm, 1984.

[٢٥] الرأس، أسعد. «التكامل الاقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية». *بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون*، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض (١٩٨٦م)، ٢٤.

[٢٦] The World Bank, *World Report,* 1990.

[٢٧] IMF. *International Financial Statistics, Yearbook,* 1991.

[٢٨] كيرة، سيد. *السوق الأوروبية المشتركة*. القاهرة: مطابع الدار القومية، ١٩٦٣م.

[٢٩] I.M.F. *Direction of Trade Statistics & Yearbook,* 1991.

[٣٠] European Community. *Uniting Europe.* Brussels: European Community Service, 1966.

[٣١] عريقات، حربي محمد موسى. «التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية.» *التعاون*، الرياض: العدد ١٨، السنة الخامسة (ذي القعدة ١٤١٠هـ/يونيو ١٩٩٠م)، ٩١.

[٣٢] El-Agraa, A. M. *The Theory and Measurement of International Economic Integration.* London: Macmillan, 1989.

[٣٣] Ghantous, E. T. *Arab Economic Integration: A Strategic Development.* London: Croom Helm, 1982.

[٣٤] Robson, P. *The International Economic Integration,* 2nd ed. Boston: George Allen, & Unwin, 1984.

[٣٥] El-Agraa, A. M. "The Need for Rationalization of Arab League Integration Attempts." *The Middle East Business and Economic Review,* 2, No. 1 (January, 1990), 10.

[٣٦] Denton, G. R. (Ed.). *Economic Integration In Europe.* London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

[٣٧] Robson, P. *Integration, Development and Equity: Economics in West Africa.* London: Allen & Unwin, 1983.

[٣٨] Krause, L. B. (Ed.). *The Common Market: Prospects and Controversy.* N. J., Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1964.

[٣٩] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. «البيان الصادر في ١٦/١٢/١٩٩٢م.» *جريدة الشرق الأوسط*، العدد ٥١٣٣ (الخميس ١٧/١٢/١٩٩٢م)، ١٠.

[٤٠] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. *البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى إلى الدورة العاشرة*، ط٢. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م.

[٤١] *جريدة الشرق الأوسط*، العدد ٥١٣٤ (الجمعة ١٨/١٢/١٩٩٢م)، ١٠.

[٤٢] *جريدة الأهرام*، القاهرة، السنة ١١٧، العدد ٣٨٧٢٦ (١٦/٧/١٩٩٢م)، ١٦.

The European Community as a Model for Arab Economic Integration

Mohammed Fathy Mahmoud
Professor, Department of Public Administration,
College of Administrative Sciences,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 29/11/1412 A.H; Accepted for publication 23/ 8/1413 A.H.)

Abstract. The experience of the European Community (EC) in its drive for integration has become the focus of attention for scholars studying regional integration. The European Community has shown a great ability to grow and expand; beginning its foundation in 1957 with just six members, it grew to nine in 1973 and ten in 1981. Then, in 1986 Spain and Portugal joined it, bringing the total number of its members to 12. Before the end of this century, its membership is expected to be 15 member countries, of great geopolitical, cultural and economic diversity.

The study of the European Community, including its central institutions, integrative policies between its members, and the political and economic aspects of its foreign policy, can provide insight into the reshaping of the process of integration in other parts of the world, including the Arab World.

This study attempts to consider the possibility of framing an Arab Common Market based on a unified policy to be implemented gradually and leading to economic integration of Arab Countries.

This study is divided into five parts: the first part considers the most important motives for the establishment of economic integration among the Arab countries. The second part discussed the model presented by the European Community. In the third part, the applicability of this model to the Arab countries is taken up, while part four offers a format for Arab economic integration, taking into account the political, economic and social circumstances of these countries. Finally, part five presents the most significant conclusions of the study, as well as a number of recommendations.